الباب الخامس: النهوض بالسياحة

الفصل الأول:جهود لتنشيط السياحة

افلام دعائية لمصر

قال رئيس قطاع السياحة الدولية بالهيئة المصرية للتنشيط ان الفيلم الدعائى الجديد لتنشيط السياحة المصرية فى دول العالم الغربى بدأ بثه هذا الاسبوع طبقا للمواعيد المحددة سلفا لتوقيتات تنفيذ الحملة الترويجية الجديدة للسياحة التى تضطلع بها الهيئة ومكاتبها الخارجية السبعة عشر لاجل جذب مزيد من الحركة السياحية الى المقصد المصرى هذا العام .

واضاف فى تصريح خاص لجريدة العرب السياحية الرقمية – المسلة - ان الدول التى تم اختيارها طبقا للحملة ٧ دول وهى فرنسا ،روسيا ،المانيا ،بلجيكا ،سويسرا،استراليا ،كندا وتم اختيار تلك الدول باعتبارها اهم الاسواق المصدرة للحركة السياحية الى مصر ،وتشكل جملة حركتها ما لايقل عن ٦٠ % من اعداد السياح الغربيين الذين يفدون لمصر سنويا طبقا للمؤشرات الاحصائية المدققة. فضلا عن بث الاعلان الدعائى على قنوات ال بى بى سى ،وسى ان ان ، ويور سبورت علاوة على بعض القنوات المحلية المهمة داخل تلك الدول.

وعن فترة الحملة التلفزيونية الترويجية يضيف رئيس قطاع السياحة الدولية موضحا "انها تستغرق ٤ شهور تستمر حتى ٣٠ ابريل القادم وكانت الحملة

الترويجية الجديدة للسياحة المصرية قد بدأت اولى خطواتها فى بورصة لندن ٢٠٠٩ نوفمبر المنصرم ،وهى تغطى ٢٦ سوقا فى اوربا وامريكا وكندا ،وشرق اسيا.

والفيلم الدعائى الجديد الذى يبث حاليا للترويج للمقصد السياحى المصرى ،وانتجته الهيئة بالتعاون مع مخرج اجنبى شهير فى هذا المجال ،وتم تنفيذه حسبما يقول"محمود " على احدث تقنية تكنولوجيا من حيث وضوح الصورة والموسيقى المصاحبة ،وتم تلافي الكثير من المأخذ والقصور التى شابت الافلام القديمة ،ويغطى بشكل محدد المنتج السياحى المصرى المتفرد والمتنوع فى وقت واحد ،بالاضافة الى الانشطة الترفيهية المتوفرة اليوم فى كافة المناطق السياحية المصرية "الحياة الليلية " والتى كانت مطلبا للكثير من السياح وكانت مناطقنا المختلفة تفتقدها فى الفترة الماضية .

واستمرارا لجهود المسئولين عن السياحة فى مصر أكد الوزير حرص الوزارة على زيادة الطاقة الفندقية الحالية لتواكب الزيادة المحققة والمنتظرة في إطار الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والمقرر بها أن تزيد الطاقة الفندقية بمعدل ١٥ ألف غرفة سنوياً لتصل في عام ٢٠١١ إلى ٢٤٠ ألف غرفة فندقية وزيادة عدد السائحين ليصل إلى ١٤ مليون سائح عام ٢٠١١ وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم الوزارة بتشجيع المستثمرين وإزالة كافة العقبات التي قد تحول دون تحقيق معدلات الاستثمار السياحي المرجوة مشيرا إلى أن الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة في هذا الصدد تشهد نجاحا

ملحوظاً حيث زادت الطاقة الإيوائية بنسبة بلغت ٦ %عن المستهدف فى الخطة الخمسية .

ومن المؤكد أن كل زيادة في أعداد السائحين وفي الطاقة الإيوائية تساهم بفعالية في توفير فرص عمل جديدة للشباب المصري كما أكد على أن النهوض بالسياحة لا يتحقق إلا بتضافر كافة الجهود سواء الحكومية أو الشعبية لان السياحة في المقام الأول صناعة خدمية تعتمد في الأساس على إرضاء السائح والعمل على تكرار زيارته وأن نسبة تكرار الزيارة في مصر مازالت أقل من المعدلات المرجوة على الرغم من التطوير الذي شهدته البنية الأساسية في بعض المناطق وتطوير المطارات والمنافذ إلا أنه مازال أمامنا الكثير من العمل والجهد اللازم لتحصل مصر على نصيبها العادل في حركة السياحة العالمية بما يتناسب مع مقوماتها الطبيعية .

كما أن البرنامج التدريبى الذى تقوم به الوزارة بالتعاون مع الاتحاد المصرى للغرف السياحية لتدريب ١٠٠ ألف من العاملين بالقطاع السياحى حتى يتسنى الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة للسائح والتى تعتبر الآن عاملاً هاماً فى تقييم المقصد السياحى وجذب السائح .

وتحاول سياحة مصر الاستفادة من الانترنت وخدماته فى جلب الحركة لذلك عقدت جلسة عمل موسعة لمشروع كن على اتصال باهلك خلال زيارتك مصر للسياحة والذى تموله هيئة المعونة الامريكية بالتعاون مع وزارة السياحة والاتحاد المصرى للغرف السياحية

وتركز الجلسة على اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت بالنسبة لقطاع شركات السياحة المستجلبة للسائحين والفوائد المتنوعة من استخدام تلك التقنية الحديثة فى جلب الحركة السياحية وتنظيم البرامج من خلال الانترنت .

وفى هذا الصدد اوضح مستشار المشروع والخبير السياحى ان مشروع كن على اتصال دائما باهلك وانت في مصر عبر تقنية الاتصال من خلال الانترنت الواى ماكس"نجح بنسبة لاتقل عن ٩٠% فى تحفيز المنتجعات والفنادق فى المناطق السياحية المختلفة التى تستقبل السائحين من دول العالم الخارجى لادخال تلك الخدمة لراحة الوافدين وكجزء من منظومة الخدمات المتكاملة التى تحرص قطاعات السياحة المصرية المختلفة على تقديمها للسياح اضف لهذا فان نجاح المرحلة الاولى من المشروع عبر الفنادق والقرى السياحية

يواجه السياحيون القائمون على صناعة الفندقة عدة تحديات اساسية يمكن تلخيصا فى ٤ قضايا محددة وهى

اولا: الحفاظ على العمالة وعدم الاستغناء عنها ،ثانيا الحفاظ على مستوى الجودة للخدمات المقدمة ،ثالثا الحقاظ على مستوى سعر الخدمة ،رابعا الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المؤسسات الحكومية والمصرفية المختلفة.

واوضح ان غرفة الفنادق المصرية قامت بتقديم عددا من الاقتراحات لوزير السياحة لمواجهة الازمة ووافق عليها مشكورا فى حينه ،وبادر وزير السياحة بعقد لقاء موسع بين خبراء السياحة المصرية ورئيس الوزراء الدكتور نظيف حيث تم مناقشة سبل الخروج من هذه الازمة ،واكد رئيس الحكومة على

دعمها للقطاع الحيوى ، من اجل مساندته حتى لايتأثر بالكساد العالمى وتراجع اعداد السياح اجمالا.

وقال ان الوقت قد حان لمناقشة التفاصيل ووضع الخطط المهنية المناسبة والمتسقة مع المعايير العلمية حتى نخرج من عنق الزجاجة بسلام ، وان المؤتمر الهدف الرئيس الذى نبتغيه منه هو طرح مشكلة الازمة الاقتصادية العالمية على مائدة البحث ومع المتخصصين ومدى تأثيرها على قطاع السياحة المصرى ،وذلك للخروج بمجموعة من الحلول والافكار والنتائج العملية والعلمية للحد من اثار تلك الازمة على القطاع السياحى وذلك من خلال ورقة عمل تمثل خلاصة ما نتوصل اليه فى المؤتمر وجلساته.

وهناك تعاون مع بيت خبرة فى مجال السياحة العلاجية سيتم بالتعاون معه انشاء مدينة علاجية ومصحة استشفائية بمعايير عالمية طبية تساهم فى تنشيط منتج السياحة العلاجية بالاسكندرية والمقصد السياحى المصرى مما يوفر على مصر اكثر من ١٠ مليارات جنيه ينفقه المصريين فى العلاج بالخارج ..كما سيتم تطوير مطارى النزهة وبرج العرب وتوسعتهما لاستقبال المزيد من الحركة السياحية خلال الفترة القادمة ،

ويشار الى ان هناك اتفاق مع مصر للطيران والمحافظة وبموجبه سيتم من الشهر القادم تثبيت جدول رحلات القاهرة الاسكندرية والعكس بعد ان وافق مجموعة من المستثمرين على شراء حصة من التذاكر بصفة شهرية لضمان انتظام الخط الجوى.

ثم اوضح وزير السياحة فى كلمته للحضور :ان تداعيات الازمة الاقتصادية على صناعة السياحة العالمية مازالت مؤشراتها وتأثيراتها لم تتحدد بعد ولكن هذا لاينفى ان ثمة ازمة قادمة للسياحة العالمية نتيجة لتراجع وانكماش اقتصاديات معظم الدول المصدرة للحركة السياحية ..،وحتى اليوم افادت الارقام النهائية الصادرة من منظمة السياحة العالمية **WTO** عن العام المنصرم ٢٠٠٨ ان عدد السياح بلغ ٩٢٥ مليون سائح ...ووصف جرانه عام ٢٠٠٩ هو العام الاصعب فى صناعة السياحة الدولية كما تشير التكهنات والمؤشرات المبدئية المزعجة لتراجع حركة السياح بين المقاصد المختلفة فى العالم

واضاف وزير السياحة المصرى انه طبقا لتوقعات منظمة السياحة العالمية فأن منطقتنا "الشرق الاوسط" هى اقل مناطق العالم تأثرا بالازمة المالية العالمية ولن تشهد انحسار بالمعنى الدقيق للكلمة بل مجرد تراجع اوتباطؤ فى معدل النمو للحركة السياحية الدولية الوافدة..

واشار ايضاً الى اللقاء الذى جمع خبراء القطاع السياحى المصرى برئيس الوزراء الدكتورنظيف لبحث امكانية تفعيل مطالب العاملين بالقطاع السياحى خاصة الفندقى لدعمه من قبل الحكومة اسوة بما يتم بالنسبة للقطاع الصناعى لمواجهة الازمة العالمية والتى اثرت سلبا على ايرادات الفنادق عقب التراجع فى نسب الاشغالات بها .

واكد الوزير ان الوزارة لاتقف مكتوفة الايدى امام سحب الازمة الكثيفة بل تمشى بخطوات متسقة لدرء الازمة تتماثل مع الخطوات التى اتخذتها المقاصد الاخرى والمنافسة للمقصد السياحى المصرى ،بل تفوقت فى اتخاذ الاجراءات

الوقائية من دخانها وتمثل هذا فى قرارنا ببدء جولة اوربيـــة ولقـــاء منظمـــى الرحلات الكبار فى اسواقهم ،وذلك لبحث سبل التعاون معهـــم والكيفيـــة لذلك ،ودعم بعض منظمى الرحلات لتشجيعهم علـــى تكثيـــف عمليـــات الترويج والدعاية لمصر واضاف انه تم الاتفاق مع منظمى الرحلات بـــدعمهم بحوالى ٥٠ فى المائة من قيمة الحملات الترويجية تلك.

وكشف عن اسرار اجتماعه مع محافظ البنك المركزى لمناقشة كيفية دعـــم المستثمرين الجادين للخروج من عثرتهم وتذليل عملية ســـدادهم للقـــروض المستحقة عليهم ،وذلك لاستكمال مشروعاتهم المتوقفة ،اوتلك التى مازالـــت تحت الانشاء فى ظل اللزمة المالية العالمية وأكدا ان محافظ البنك المركزى وافق على دعم بعض المستثمرين من خلال جدولة مديونياتهم.

ورفض وزير السياحة المصرى مطالب بعض المستثمرين من الحكومة مثـــل تخفيض سعر الفوائد على القروض والرسوم المفروضة عليهم مثل الضـــرائب والتأمينات الاجتماعية موضحا ان هذه الرسوم والاعباء حق الدولة ولا يمكن التنازل عنها .

وفى ختام كلمته اعلن بداية تطبيق اتفاقية السموات المفتوحة ،والتى تســـمح بهبوط الطائرات بكافة المطارات المصرية دون قيد او شرط الامر الذى يسهم ولاشك فى زيادة الحركة السياحية الوافدة للبلاد.

وعلى طريق الجهود المبذولة لتنشيط السياحة الخارجية بدأ وزير الســـياحة المصرى جولته الثانية فى سلوفاكيا لمواصلة لقاءاته بالأطراف الرسمية والمهنيـــة

فى دولة سلوفاكيا والتى قامت باختيار مصر ضيفة الشـــرف هـــذا العـــام فى معرضها السنوى **Slovakia Tour** وذلك فى دورته الخامسة عشر .

وذكر تقرير لوزارة السياحة أن الوزير التقى فور وصـــوله إلى ســـلوفاكيا بوزير الاقتصاد السلوفاكى الذى أعرب عن تقديره للجهود الـــتى يبـــذلها قطاع السياحة المصرى وآليات نهوضه بهذا القطاع الحيوى، وأكـــد إعجابـــه الشديد بمصر وأمكانياتها ومقوماتها المتميزة التى تجمع جميع العناصر التى يتوق إليها السائح والتى تأكد منها بعد زيارته لها وأعرب الوزير المصرى عن تقديره وشكره لاختيار سلوفاكيا مصر كضيفة شرف فى معرضها السياحى الدولى ، مشيرا إلى أن السياحة من سلوفاكيا إلى مصر حققت زيادة قـــدرها ٣٧% فى العام الماضى .

وتبادل الوزيران مجموعة من الآراء والأفكار والخـــبرات لزيـــادة أعـــداد السائحين بين البلدين، مستعرضين امكانيات البلدين السياحية ،وأشار الوزير السلوفاكى إلى أن بلاده تتمتع بالسياحة العلاجية لتوافر العيون الطبيعية بهـــا وكذا رياضة التزحلق، حيث أن هناك ٢٦ إقليما فى سلوفاكيا لكـــل منـــهم طبيعته الخاصة، كما أفاد بأن السياحة فى سلوفاكيا تمثل ٢.٨% من إجمـــالى الدخل القومى .

بالإضافة إلى ضرورة الاستجابة السريعة إلى المتغيرات الحالية وأن صـــناعة السياحة أثبتت اتسامها بالمرونة بالمقارنة بعدة قطاعات أخرى، وإن الاستثمار فى هذا القطاع يتطلب الارتقاء بجميع عناصره سواء بالنسبة للتدريب البشرى

أو تحسين الخدمات أو تحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة والتدفق السياحى على سبيل المثال لا الحصر

كما ان الحكومة المصرية توفر حوالى ٧٥٠.٠٠٠ وظيفة سنويا، وإنها تستثمر فى البنية الأساسية الداخلية لها للحفاظ على العمالة المصرية وتوفر فرص عمل إضافية تتماشى وأعداد السكان المتزايدة فى مصر والتقى جرانه بمحافظ مدينة براتسلافا السيد اندريه دوركولسكى مشيرا جرانه إلى المميزات التى تمنحها الحكومة لجذب الاستثمارات وتشجيعها مثل خفض الضرائب، والإعفاءات التى منحتها الحكومة لتنمية المحافظات السياحية مما ساهم فى النهوض بها والدفع بحركة السياحة فيها ضاربا مثلا بمحافظات مصر السياحية والتى باتت ذات شهرة عالمية الآن فى مجال السياحة لما تتمتع به من فنادق عالية المستوى والجودة. وناقش الطرفان إنشاء لجنة سياحة مشتركة بين البلدين لتفعيل الحركة بينهما،

وأشار إلى الدور الحيوى الذى يلعبه الإعلام ولاسيما إبان الفترة الحالية، مؤكدا على أهمية التناول الموضوعى لمجريات الأمور وحتى لا يصاب السائح بحالة من الذعر نتيجة للأوضاع الراهنة التى قد تؤثر سلبا على قراراته في السفر مما يؤثر بدوره على حركة السياحة بشكل عام.

وضع الشركات السياحية بمصر

وزير السياحة لـ«الشرق الأوسط»: اتفاقية تحرير الخدمات ليست شرا مطلقا أو خيرا مطلقا والأعباء الإضافية تؤثر سلبا على القدرة التنافسية

القاهرة: عادل البهنساوي

قال وزير السياحة المصري ان الوزارة دعت شركات السياحة والفندقة المصرية الى بحث وتنفيذ اندماجات فيما بينها، استعدادا لتطبيق اتفاقية تحرير الخدمات في اطار منظمة التجارة العالمية اعتبارا من العام المقبل، لكن الشركات لم تأخذ الموضوع بجدية حتى الآن. وحذر البلتاجي من أن الكيانات الصغيرة والضعيفة مهددة بالاندثار في ظل التكتلات مشيرا الى أن الاتفاقية ليست شرا أو خيرا مطلقا انما واقع ينبغي التعامل معه بواقعية.

وقال في حوار مع «الشرق الأوسط» انه ينبغي على الشركات تحقيق المزيد من جودة الخدمات وتقليص التكلفة لتحقيق المنافسة السعرية مما يقنع الشركات الأجنبية بعدم حاجتها الى مباشرة العملية السياحية بنفسها داخل مصر بعد تنفيذ الاتفاقية.

وحول زيادة رسوم المغادرة والطيران والتي أقرها البرلمان المصري حديثا، قال ان أية أعباء اضافية تؤثر سلبا على القدرة التنافسية، منتقدا محاولة وزير عربي استغلال هذه الزيادة لإقناع شركات السياحة الفرنسية الغاء حجوزاتها الى مصر وتحويلها الى بلده.

أكد رئيس هيئة تنشيط السياحة نجاح القوافل السياحية التى تمت العام الحالى لتنشيط السياحة العربية إلى المقصد السياحى المصرى الصيف المقبل ، مشيرا إلى أن نجاح القوافل يرجع إلى الوفد المصرى الذى شارك فى تلك القوافل .

وقال فى حديث خاص لجريدة المسلة السياحية الالكترونية جريدة العرب السياحية أن القوافل تم ترتيبها العام الحالى بصورة عاجلة بعد أن كان هناك قرار من وزير السياحة زهير جرانه بالغاء القوافل نظرا للاحداث التى مرت بها غزة والتى كان يستحيل معها تقديم أية فقرات فنية خلال القوافل على الرغم من أنها المكون الاساسى للقوافل ، مشيرا إلى أنه تم اتخاذ قرار بعد وقف العدوان على غزة بتنظيم القوافل على هامش المشاركة فى المعارض السياحية العربية وتعظيم المشاركة فيها من خلال تلك القوافل.

واشار إلى أن اختيار المعارض جاء باعتبار أن معرض دبى من المعارض الثابتة وتم تطوير المشاركة فى معرضى البحرين وتونس باعتبار المعارض أحد الوسائط التى تعكس صورة مصر بقوة ، موضحا أنه جارى البحث الان عن تطوير المشاركة فى معارض اخرى لتطوير المشاركة المصرية فيها ، مؤكدا أن هذه المشاركة فائدتها كبيرة جدا فى العام الحالى فى ظل الازمة المالية العالمية.

وأوضح أن السياحة العربية لمصر هامة جدا وحملات الدعاية لمصر فى الدول العربية ورغم نجاحها العام الماضى الا انه تم تغييرها العام الحالى ويجرى تطويرها من أجل الوصول إلى افضل السبل للوصول إلى السائح العربى ولذا فأن حملة السوق العربية مختلفة عن تلك التى يتم تطبيقها فى السوق الاوروبية ويتم فيها استخدام لغة تساعد على تعريف السائح العربى بالمميزات الموجودة فى السوق المصرى والمناطق الجديدة والانواع الجديدة من السياحة وبخاصة الشباب

العربى الذى ينجذب لانواع خاصة به لم يتعرف عليها السائح العربى من قبل ومناطق جديدة يرغب فى التعرف عليها.

وقال رئيس هيئة تنشيط السياحة ستطلق هيئة تنشيط السياحة موقعها العربى على الانترنت وهو غير مترجم وانما سيتم اطلاقه باللغة العربية وهو فى اطار وزارة السياحة من أجل تطوير ومقاربة السوق العربى بمصر حيث تم اعداده خصيصا للسوق العربى ، كما قامت الهيئة بتطوير مطبوعات الدعاية الخاصة بها ورغم انها مطبوعات تجريبية الا أنه تم اصطحابها فى قافلة البحرين للتعرف على رأى شركائنا فى الدول العربية فى تلك المطبوعات.

وقال أن الموقع الالكترونى لمصر موجود الان ب١٣ لغة ليس بينها العربية وهو يساعد على الترويج والتنشيط لمصر وهو لايتم من خلاله عمليات البيع المباشر وأن كان يربط بمواقع متخصصة للبيع ، مؤكدا أنه لايوجد موقع سياحى حكومى على مستوى العالم يقوم بعمليات بيع مباشرة

واضاف أن الهيئة قامت بدعوة وفود صحفية من مختلف الدول العربية لزيارة مصر وكتابة مقالات عنها وزيارة كافة المناطق المصرية الجديدة والقديمة للتعرف على الجديد فى السياحة المصرية ونجحت الزيارات فى تحقيق اهدافها

واستبعد أن تعوض السياحة العربية النقص فى السياحة الاوروبية ، مشيرا إلى أن هناك اسواق غرب اوروبا من المتوقع أن تستمر كما هى ، اما اسواق شرق اوروبا فمن المتوقع أن تتراجع وبالنسبة للسوق العربية فهى ستحافظ على ارقامها او تزيد قليلا.

وقال رئيس هيئة تنشيط السياحة أن السياحة العربية تمثل بالنسبة لمصر ١٨% من اجمالى السياحة لمصر فى العام الماضى وهناك تركيز كبير عليها كما يتم التركيز على الاسواق الاخرى لجذب السياحة ولم يحدث أن تراجع التركيز على منطقة من أجل زيادة الترويج فى منطقة اخرى وانما ما يحدث أن هناك زيادة فى الدعاية فى المقاصد المختلفة.

واضاف أن السياحة العربية تقل نسبتها وأن زادت الاعداد فى السياحة العربية ولكن تراجع النسبة يأتى نتيجة الكثافة السكانية فى دول اوروبا عن الدول العربية وهى من الامور التى لن يتم تغييرها ولكن مصر تسعى جاهدة لجذب المزيد من السياحة العربية إلى مصر.

وأكد رئيس هيئة تنشيط السياحة أن التمييز السعرى فى الفنادق المصرية يكون من خلال الشركات التى يتم من خلالها حجز الرحلات وموعد الرحلة ، موضحا أن وزير السياحة زهير جرانه أكد على عدم وجود أى تمييز سعر لاى سائح من جنسية خلاف الاخرى وهو الامر الذى يقصد به الحجوزات الفردية فقط وهو ما شدد على توقيع عقوبات شديدة على الفنادق والمسئولين فيها اذا حدث كما أن هناك خطا ساخنا لتلقى شكاوى التمميز السعرى وهو سيطلق اخر شهر مايو الحالى وسيتم الاعلان عنه.

وقال أن السياحة المصرية شهدت زيادة العام الماضى بنسبة ٢٥ % مقارنة بزيادة فى السياحة العالمية بنسبة ٨ر١% فأن ما تحقق هو انجاز للسياحة

المصرية ، مشيرا إلى أنه حدث التراجع بعد ذلك بسبب الازمة الاقتصادية العالمية ، وهو ما فرض علينا اعادة الحسابات.

واضاف أن مصر استقبلت نهاية العام الماضى ٨ر١٢ مليون سائح نهاية العام قبل الماضى ٢٠٠٨ وبلغ عدد الليالى السياحية ٢ر١٢٩ مليون ليلة فيما بلغ دخل السياحة المصرية ١١ مليار دولار ، وبلغت الطاقة الفندقية ٢١١ الف غرفة فندقية وهى كلها ارقام ناتجه عن عمل مدروس وخطط لوزارة السياحة للوصول إلى ١٤ مليون سائح فى عام ٢٠١١

واشار إلى أن مصر شهدت تغيرات كبيرة فى صناعة السياحة خلال الاعوام القليلة الماضية حيث تم استقبال سائحين من اسواق جديدة لم تكن تتوجه إلى مصر ، موضحا أن الشركات السياحية الكبرى فى العالم تحتل مصر فيها مراكز متقدمة والتراجع منها محدود جدا ولن يكون كبيرا بالصورة التى يخشاها البعض.

وقال أن مصر كانت مهتمة فى السابق بالسياحة الثقافية فقط ثم تحولت إلى الاهتمام بانواع سياحة جديدة فى مناطق جديدة فى البحر الاحمر وجنوب سيناء لمزيد من التنمية السياحية و الترويج السياحى وتنويع المنتج وهو ما نجحت فى تقديمه إلى العالم وجذب المزيد من حركة السياحة.

وقال رئيس هيئة تنشيط السياحة عمرو العزبى أن هيئة تنشيط السياحة لها ١٧ مكتبا دوليا فى مختلف دول العالم حققت جميعا نجاحا كبيرا وهناك

ملاحظات قليلة على عملها وأن كانت جميعا تعمل بتميز وتنفذ خطط الوزارة والهيئة بصورة ايجابية وهى تنفذ حملة تنشيطية على مستوى العالم حملة دولية واخرى عربية يتم من خلالها توجيه رسائل تتفق وطبيعة الدول التى يتم توجيه الرسائل لها لجذب المزيد من السائحين.

وأضاف أن ٧٥ % من السائحين الذين يأتون إلى مصر يكونوا من خلال منظمى الرحلات الدوليين وهو ما دفع مصر إلى تنظيم حملات خاصة مشتركة وحملات تدريب للتسويق لمصر مع منظمى الرحلات وتدعيم رحلات الشارتر فى بعض المناطق المصرية مثل مرسى علم مثلا وهناك ترويج مشترك وحملات اعلانية ودعائية مشتركة مع منظمى الرحلات.

وأكد أن انفلونزا الخنازير لم تحدث أى تأثير على حركة السياحة حتى الان على مصر وهذا الامر يأتى من خلال المكاتب الخارجية والوكلاء السياحيين لمصر فى الخارج ، مشيرا إلى أن هناك خطة عمل للترويج للمنتج السياحى المصرى وزيادة التركيز على المكون السياحى الجديد مع رفع مستوى الجودة

واشار إلى أن انفلونزا الخنازير لم تؤثر على السوق المصرى السياحى وكل الانتقادات التى تم توجيهها إلى مصر كانت فى اطار حملة اعلامية كبيرة عن اعدام الخنازير فقط .

وقال أن هناك حاجة دائمة للتنشيط وهو يتم فى كل المقاصد السياحية فى العالم وحتى فى فرنسا واسبانيا وهو يهدف إلى تعريف السائحين بالمناطق السياحية الجديدة والانواع السياحية المستحدثة.

واضاف أن الهدف الاساسى من تكثيف الحملات الاعلامية لتنشيط السياحة أن يستمر نصيب مصر من السوق السياحى العالمى وهو يأتى من خلال التكثيف الاعلامى والشراكة مع الوكلاء ومنظمى الرحلات.

وقال أن هناك تطورا فى السنوات الاخيرة فى مستوى الخدمات وهناك تأكيدات على رفع متسوى الجودة والتدريب وهو امر اصبح عقيدة اسياسية فى وزارة السياحة ، وهناك اجبار من وزارة السياحة على تدريب العاملين فى قطاع السياحة ، وهو الامر الذى ارتفع بنسبة يمكن أن تصل إلى مائة مرة عن السابق.

الفصل الثانى: المرشدون السياحيون

أوصت الندوة التى أقامتها شعبة الصحافة السياحية بنقابة الصحفيين تحت عنوان (المرشد الأجنبى وخطره على الأمن القومى والسياحة) دعت الندوة الى ضرورة إيجاد آلية للحد من هذه الظاهرة والاتفاق مع وزارة التعليم العالى بوضع مناهج ومقررات يمكن من خلالها سد هذه الثغرة التى تسمح للأجانب فى العمل بمهنة الإرشاد السياحى.

أكدت الندوة على أهمية مرافقة المرشد السياحى المصرى للمترجم الأجنبى وتسجيل كافة المعلومات التى يتحدث بها الى مواطنى بلده الزائرين لمصر إما للاستفادة من لغته التى يتحدث بها ،أو إثبات سبه فى حق مصر حالة ارتكابه لهذه المخالفة.

شددت الندوة على أهمية عدم تفريط المرشد المصرى فى حقوقه ، ودعت شرطة السياحة الى التحرك السريع لتحرير محضر ضد المرشد الذى يتنازل عن حقوقه ويترك المترجم الأجنبى لسرد ما يحلو به سواء كان بالسلب أو الإيجاب، على أن تتخذ النقابة موقفا حاسما مع المرشد المتهاون فى حقوقه وتوقيع جزاء مناسب الى جانب الغرامات المالية.

طالبت الندوة أيضا تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع المترجم الأجنبى الذى يسئ الى مصر واتخاذ قرار فورى بإبعاده من البلاد فضلا عن إدراجه ضمن الأشخاص الممنوعون من دخول مصر ، وأن تكون هذه المبادرة من قبل وزارة السياحة بصفتها المانحة لهذا الأجنبى ترخيص الترجمة وإبلاغ الجهات الأمنية بالمخالفة التى ارتكبها الأجنبى بعد تأكدها من صحة هذه الاتهامات.

فى هذا الإطار طالبت الندوة بأهمية تحصيل الدولة لحقوقها من الأجنبى الذى يعمل بالترجمة للسائحين وتطبيق كافة الحقوق الواجبة على المرشد المصرى وخاصة الضرائب التى تحصلها الدولة من المصريين العاملين بمهنة الإرشاد السياحى وذلك من خلال خصم هذه الضرائب من قبل الشركة السياحية التى تطلب من وزارة السياحة تصريح تشغيل الأجنبى فضلا عن الحقوق الأخرى من رسوم الإقامة وغيرها.

أكدت الندوة على أن وزارة القوى العاملة لكونها هى المنوطة بقواعد تشغيل الأجانب فى مصر وخاصة فى الوظائف التى تطلق عليها (خبراء) فإنها تدعو وزارة القوى العاملة لوضع ضوابط وقواعد لتشغيل الأجنبى فى مهنة الإرشاد بما يضمن حقوق الدولة وكذلك وضع الحد المسموح به وذلك

بالتعاون مع وزارة السياحة ونقابة المرشدين السياحيين بصفتها الراعية والحافظة لحقوق أعضائها.

ودعت الندوة فى توصياتها التى أجمع الحاضرون على أهميتها ورفع مذكرة من قبل نقابة الصحفيين الى زهير جرانة وزير السياحة لدراستها وتفعيلها وفقا للقانون المنظم لعمل المرشدين ولائحته التنفيذية ، وأهمية وضع حلول لهذه المشاكل التى تهدد الأمن القومى والسياحة المصرية من قبل قيام بعض المترجمين الأجانب بالإساءة الى مصر والحكومة وتشويه التاريخ المصرى ذو الحضارات المتعددة والفريدة، ودلل الحاضرون بالمرشد الكورى الذى تعدى بالضرب على مرشد مصرى والبصق عليه وسبه لمصر ، وكذلك المرشد التايلاندى الذى قررت وزارة السياحة مؤخرا إيقاف التعامل معه لسبه لمصر والحكومة المصرية.

حذرت الندوة فى ختام توصياتها من أن استمرار عمل الأجانب فى مهنة الترجمة تهدد أمن مصر وأنها تعد فرصة حقيقية لهم لتأكيد الكثير من المزاعم التى يرددها آخرون وخاصة اليهود والإسرائيليون من أنهم بناة الحضارة المصرية الفرعونية وإنهم بناة الأهرامات الى جانب تعرضهم وتعظيمهم للسلبيات التى قد تواجه بعض المناطق السياحية خلال زيارة السائحين لها واتهام المصريين بالتخلف وما شابه ذلك من تصرفات تؤدى الى عدم تكرارية السائحين لزيارة مصر وترك صورة ذهنية فى أذهان الأجانب بما يدعهم يسردون مغالطات لذويه وأبناء وطنهم تدفعهم لعدم التفكير فى زيارة مصر

الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى أضرار جسيمة لمصر وخاصة من الناحية الاقتصادية .

وكان نقيب المرشدين السياحيين قد أكد فى الندوة على أن المرشد السياحى المصرى هو الأقدر على شرح تاريخ بلده ، وأنه يتعرض ويجتاز للعديد من الاختبارات الصعبة شواء كانت السياحية والأثرية والثقافية والحياتية قبل منحه تصريح العمل بالإرشاد السياحى ناهيك عن الاختبارات الأخرى من اكتسابه للغة التى يتحدث بها بطلاقة .

وأضاف أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم عمل الإرشاد السياحى فى مصر والذى يضم ١٠٠ مادة لا توجد فيه مادة أو فقرة تمنح الأجانب الحق فى العمل بالإرشاد السياحى ، وأن مصر تعد البلد الوحيدة فى العالم الذى يوجد بها مرشدين سياحيين ناطقين بأكثر من ٣٠ لغة فى الوقت الذى يتعامل العالم كله بحوالى سبعة لغات عالمية منها الانجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية إلا أن الأمر فى مصر مختلف ، وأنه قد تم الدفع بالمرشد أو كما يقولون (المترجم) منذ أكثر من عشرة أعوام وتحديدا فى عهد وزير السياحة الأسبق الدكتور ممدوح البلتاجى الذى فتح الباب على مصراعيه لدخول الأجانب فى هذه المهنة استجابة لطلب بعض الشركات العاملة فى السوق اليابانى.

ووالوزارة تنتظر اليوم القريب الذى توقف فيه إصدار تصاريح ترجمة للأجانب ، وأكدت على أن المترجم الأجنبى للأسف لا تجرى عليه تحريات أمنية قبل عمله فى الترجمة ودعت الى أهمية هذه الخطوة لما فيها من فرض رقابة أمنية

على المترجم وتشعره بأنه تحت ملاحظة ومراقبة من قبل الأجهزة الأمنية الأمر الذى يزرع بداخله تخوف من ارتكابه لأية أفعال قد نسئ الى مصـــر شـــعبا وقيادة وحكومة .

إن المرشد السياحي هو أحد الأسباب الرئيسية لنجاح الجولة السياحية أو فشلها هذا هو أحد الأقوال الشائعة في صناعة السفر والسياحة وغالبا ما تخطط جولة سياحية في وقت مناسب من العام مع تخصيص موازنة معقولة تسمح لك بالإقامة في فنادق فاخرة وتناول الوجبات في مطاعم راقية ، ولكن كل ذلك يعتر لا شيء إذا لم يتوفر مرشدون أكفاء ويقول مصمم برامج سياحية آخر لا يوجد عامل آخر يحتل هذه الأهمية .

هناك اختلافات قليلة حول أهمية المرشدين الأكفأ في التأثير على مدى نجاح الجولة السياحية ، ولكن من هو المرشد الكفء؟ وما هي أهمية ما يقدمه المرشد إن دور المرشد يتنوع طبقا لمكان الزيارة ، والزائر ، والغرض من الزيارة والمرشد نفسه . وأحد السمات المميزة للمرشد المحترف هي القدرة على تنفيذ قدر كبير من الواجبات والوظائف معا في وقت واحد .

المرشد : المستكشف الرائد والناصح المخلص

إن تطوير مهنة الإرشاد تعتبر مرحلة انتقالية من المرشد العادي إلى المرشد المحترف وأن المرشد الحديث هو : المستكشف الرائد والناصح الموجه (المعلم الخاص). أما المستكشف فهو مرشد جغرافي في المقام الأول ، هو الذي يقود الطريق وعادة ما يكون لديه فهم راسخ بالفطرة للمكان بدون تدريب خاص مسبق ، ومن الأمثلة لدور المستكشفين مرشدو الجبال ، مرشدو السفا ري

ومرشدو الصيد أما الناصح فهو أكثر تعقيدا ودوره متغير الخواص والعناصر ، كناصح روحي في الحج أو موجه خاص في السفر. هذا المرشد الناصح الموجه يماثل الدليل السياحي في الجولة السياحية الكبيرة . إن دور المرشد السياحي الحالي يخطط ويستوعب عناصر كلا من المستكشف والناصح الموجه

على أية حال فإنه ليس بالضروري أن يتحد الاثنان بانسجام بل وأنه قد توجد معارضة بين هذين العنصرين الرئيسين ، فيما يختص بالدور الحي للمرشد المستكشف يجسد دور القائد ودور الوسيط في مهمة المرشد فللمرشد صورة داخلية وخارجية موجهة ، ويمكن استنتاج واختيار أربع مكونات رئيسية للدور: المكونات المساعدة ، المكونات الاجتماعية، المكونات المتفاعلة ، ومكونات الاتصال ويطلق على الصورة الخارجية الموجهة لمجال القيادة المكون المساعد وتشمل على :

1. الاتجاه أو السير ، عربة أو سائق .
2. إذن الدخول. بمعنى القدرة على الحصول على أذن خاص لدخول الأماكن .
3. السيطرة على تنظيم الجماعة ومعرفة خط سير الرحلة مع توفير الأمان والرحلة . والمكون الاجتماعي يتعلق بمهمة الحفاظ على تماسك المجموعة وترابطها وأيضا
4. العمل على أن تكون معنوياتهم مرتفعة دائما . ويتطلب هذا المكون أربعة عناصر هي :

1. الإدارة الجيدة للجماعة .
2. الاندماج أو الحث على الاختلاط .

3.روح الدعابة والأخلاقيات الحميدة .

4.النشاط وحث أعضاء الجماعة على المشاركة في الأنشطة المختلفة المتاحة في الجولة السياحية .

إن الدور الوسيط يماثل دور المعلم ، الناصح ، أو المعلم الروحي (في الهندوسية) ويطلق على الصورة الخارجية الموجهة لهذا المجال المكون المتفاعل وهي تتكون من عنصرين رئيسين :

1.التمثيل والذي يكون فيه المرشد هو الوسيط بين المنطقة أو المكان وبين السائح ويقوم بتقديم أو شرح المكان للجماعة المشاركة وأيضا بتقديم الجماعة للمكان .

2.التنظيم أي حاجة المرشد للعمل في ضوء تسهيلات أو أشخاص محليين لإمداده بالخدمات .

إن المكون الاتصالي أصبح نواة الدور المهني للمرشد المحترف وغالبا ما يعتبر الصورة الأساسية لدور المرشد ، والمكون الذي له الأهمية العظمى في التدريب الأساسي أو المنهجي للمرشدين وهذا يتكون من أربعة عناصر :

1.الاختيار أي العملية التي يختار بها المرشد ما سوف يشاهده أو يسمعه السائح .

2.بث المعلومات .

3.التفسير(الشرح) وهو ما يوصف بأنه جوهر الدور الخاص بالوسيط الثقافي وهو الذي يقوم بترجمة الثقافة الأجنبية الغربية إلى شيء مفهوم للسائحين .

4.الاختلاق (الابتداع) أو خداع المرشدين للسائحين كتقديم تحف زائفة على

أنها أصلية وقيادة السائحين إلى محلات معينة على أنها ضمن برنامج الزيارة .

خدمة احتياجات المسافرين **Serving tourist needs**

توجد إلى حد ما فجوة بين احتياجات وتوقعات جمهور المسافرين المتزايد من ناحية والدور المعروف للمرشدين من ناحية أخرى بالإضافة إلى أن أكثر ما كتب في هذا الموضوع شيوعا في كثير من الأحيان أن المرشدين يكونون غير ملمين بهذه الاحتياجات أو التوقعات فيكونوا أقل اهتماما بمعرفة ما يريده المسافرون .

إن المرشد مثل كل العاملين في مجال صناعة السفر ، ويجب أن يكون أكثر وعيا ويقظة بالأهداف واحتياجات المسافرين وتنظيم خدماتهم وفقا لذلك ، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الخبرة ، وصقل المعرفة والدراسة والقدرة على الانسجام مع السائحين وان التباين بين رغبات المسافرين وما يجدونه في الواقع يمثل اكتشاف يمكن أن يضاف إلى المرشد .

والإرشاد كما هو معروف مهنة موسمية ولكنها تقدم أجور مجزية في معظم أنحاء العالم ، ولذلك على المرشد السياحي أن يكون مبدعا لكي يبرز في مجاله ، ويمكنني طرح الأمثلة التالية توضح أشكال مختلفة لعمل المرشد السياحي من خلال خبرتي المهنية بإدارة العلاقات السياحية بهيئة تنشيط السياحة المصرية :

1. ممثل للعلاقات العامة : يمثل المرشد بلده ، لذلك

2. معلم : حيث يقوم بنقل المعلومات للزوار . والمرشد الناجح يجب أن يكون متفهما للأمور، متفائلا، ولا يشترط فيه أن يكون معلم عظيم وإنما يكوم قادرا على حث الآخرين للتعلم بأنفسهم .

3.مضيف : الرفيق ذو الحديث الممتع .

4.مدير الرحلة : من الأدوار التي يمكن للمرشد أن يؤديها بسهولة ويساعده ذلك على السفر خارج حدوده بلاده خلال مواسم الركود؟

5.مشرف الرحلة : وذلك من خلال شركات الحوافز التي قد تلجأ إلى التعاقد مع مرشدين للقيام بذلك الدور .

6.مصمم برامج سياحية : حيث يمكن للمرشد تصميم برنامج رحلة والإرشاد في نفس الوقت .

وهناك أدوار أخرى يمكن أن يقوم بها المرشد .

1.التدريس (لغيره من المرشدين (

2.محاضرات عامة أو خاصة .

3.إصدار كتب وصور لمختلف مناطق العالم (ولقد أصدر العديد من المرشدين في مختلف أنحاء العالم كتب ليست فقط إرشادية ، وإنما كتب تعكس اهتماماتهم وخبراتهم .

4.العمل part- timer بشرط أن يقدم له عمله المرونة الكافية للتعاقد على رحلات جديد كلما اقتضى الأمر .

مهام ومسئوليات الدليل السياحي Duties and responsibilities of tourist guides يفترض أن يعمل الدليل السياحي لساعات طويلة لا يشمل الإرشاد السفر لمسافات طويلة وهذا ما يفرق عمل" المرشد السياحي" عن عمل مشرف أو مدير الرحلة حيث يعرف المرشد السياحي بأنه

الفصل الثالث :إدارة عملية تنشيط الحركة السياحية فى مصر

اشتملت الدراسة على الأوراق البحثية التى تقدم بها كل من د:.هدى راغب عوض، اللواء د.فاروق هلال حول "أزمة السياحة وإدارة الأزمة فى مصر"، بالإضافة إلى محاضرة وزير السياحة حول استراتيجيات تنشيط الحركة السياحية فى مصر.

استعرضت د. هدى راغب عوض الورقة البحثية التى أعدتها حول أزمة الإدارة فى قطاع السياحة والتى استهدفت تحليل أزمة الإدارة فى القطاع السياحى من خلال التركيز على كيفية إدارة الموارد البشرية التى تعتبر العمود الفقرى لهذا القطاع.

ومن هذا المنطلق تناولت الورقة – بخلاف المقترحات التى انتهت إليها - المحاور الأربعة التالية:-

- **صناعة السياحة ودورها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.**
- **البعد الاجتماعي لصناعة السياحة فى مصر.**
- **الآثار السلبية الناجمة عن حادث مذبحة الدير البحرى بالأقصر.**
- **آفاق تأمين السياحة من أجل تنشيطها.**

وقد أكدت الباحثة فى هذا السياق أن صناعة السياحة بلغت مساهماتها عام١٩٩٦-١٩٩٧ من جملة المتحصلات السلعية والخدمية من النقد الأجنبى نحو ٣.٦٤٦.٣ دولار بما يعادل ٢٦.٧ %، على نحو تمثل معه الإيرادات السياحية المرتبة الأولى فى توليد الإيرادات بالنقد الأجنبى بعد تحويلات العاملين المصريين بالخارج وأشارت فى هذا السياق إلى أن صناعة السياحة لها

معنى شامل تلعب فيه الصناعات الصغيرة والحرفية دوراً إيجابياً فى تعزيز صناعة السياحة كما أن صناعة السياحة أهم مورد رزق لأكثر من ٤٠% من الشعب المصرى. وعن الآثار السلبية الناجمة عن حادث مذبحة الدير البحرى بالأقصر أكدت الباحثة أن أبرز أوجه الخلل التى ظهرت عقب المذبحة قد تمثلت فى التصريحات والوعود العديدة دون إعطاء سبب حقيقى ملموس لها.

وعلى الرغم من قرارات مجلس الوزراء لمواجهة تلك الأزمة تراجعت الحركة السياحية خلال الأسابيع اللاحقة على الكارثة بصورة حادة حيث وصلت نسبة الأشغال فى فنادق الأقصر وأسوان إلى أدنى معدلاتها حيث لم تزد على١٠% .

وقد أبرزت المذبحة مشكلة عدم وجود ضمانات اجتماعية كافية لتأمين البطالة للمرشدين السياحيين وغيرهم من العاملين فى هذا القطاع .

وأوضحت الورقة أن النهوض بمستوى صناعة السياحة فى مصر يبدأ بتنشئة الجيل الحالى وأجيال المستقبل على حب تاريخ مصر واحترام آثارها ، وهذا يعنى إعادة صياغة مادة التاريخ – وتعميق معنى السياحة والفنادق – النهوض بمستوى الشركات السياحية التى بلغ عددها نحو ٩٠٠ شركة ليس بينها سوى ٥٠ شركة فقط تقدم خدمات سياحية راقية – التأكيد على الضمانات التأمينية المطلوبة لضمان الاستقرار الاجتماعى – رعاية الفئات التى تعمل فى مجال منتجات السلع السياحية) .

وقد انتهت الدراسة إلى سبعة مقترحات هى :-

١- خلق مجتمع غير طارد للسياحة ، وهذا يتضمن ألا نكتفى بحلول أمنية

مهما كانت أهميتها . بل لابد من حلول جذرية شاملة .

٢- الاهتمام بالسياحة الداخلية باعتبارها صمام أمان لاستقرار العمالة .

٣- الاهتمام بالسياحة غير التقليدية وتنوع النشاطات السياحية .

٤ -التركيز على الأسواق غير الأوروبية فى جنوب أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا .

٥-مشروع تطوير شامل لجميع الآثار المصرية .

٦- إعطاء اهتمام خاص بالسياحة العربية

٧-وجود جهاز متخصص لإدارة الأزمات

وتناولت الورقة التى أعدها اللواء الدكتور فاروق هلال " إدارة الأزمة فى قطاع السياحة وقد ركزت الورقة على تحليل موقف الأزمة، وعلى تحديد المحاور المقترحة لمواجهة الأزمة، وذلك من خلال المحاور التالية: صياغة الأزمة السياحية المصرية – الغاية من التقييم السريع – التنمية المتواصلة والسياحة الحيوية – عرض موقف أزمة السياحة يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ – محاور المواجهة (إعلامياً – تكنولوجيا) - (نتائج التقييم السريع (سياسى – تنظيمى – سياسى فنى) – محاور أدوات حسم الأزمة) شرطى وأمنى – تأمين شخصى – إعلامى – بيئى) .

وأوضح د.هلال فى هذا السياق أن كارثة الأقصر نتج عنها عدد من الأزمات الحادة ، تتمثل فى : كساد تجارى – نكسة للطيران الوطنى – تهديد صناعة السياحة والفندقة والبنوك – قلق السائح – تهديد الأمان الوظيفى للعاملين . ومن ثم فإن كارثة الأقصر قد نجم عنها تهديد قيم الاستقرار والتنمية

المتواصلة والأمان داخل منظومة الأمن القومى .

وأوضح الباحث أنه مادامت أزمة السياحة المصرية مازالت مستمرة فدراستها واجبة بغرض :

- التعرف على الموقف الحالى من دورة حياة الأزمة .
- تقييم مدى أثر القرارات التى اتخذت على قدرة متخذ القرار على السيطرة على الأحداث فى حينه وآثارها المستقبلية .
- تفعيل الجانب الإيجابى من الأزمة ونشر الدروس المستفادة لمنع تكرار الأزمة

وأكد د. هلال أن السياحة هى قاطرة التنمية المتواصلة ، وهو ما يتطلب تحديد استراتيجية التنمية السياحية ، والبدء فى برامج محددة على شكل. مشروعات رائدة تتسع تدريجياً .بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للمناطق السياحية التى ترفع من موارد النقد الأجنبى ، وهو ما يتطلب تحديد المواقع السياحية ذات الأولوية من ناحية توافر أفضليات اقتصادية وجغرافية تميزها

وقد حدد الباحث أهداف إدارة الأزمة السياحية فى :

١- السيطرة السريعة بالتحجيم واحتواء الانهيارات فى كافة قطاعات السياحة

٢- التخفيف من آثارها على كل من المستثمرين والمنظمين والعاملين ، وأيضاً على إجمالى الناتج القومى

٣- الحد من تكرار الأزمة مستقبلاً بتنويع مصادر السائح ومسايرة التقدم السياحى العالمى .

٤ -رصد مؤسسات طوارئ إدارة الأزمة السياحية فى وزارة السياحة –

السلطات المحلية - الاتحاد المصرى للغرف السياحية

وتتكون مراحل إدارة الأزمة من (مرحلة المواجهة والسيطرة والتخفيف من آثار الانهيارات – مرحلة الخروج من الأزمة وإعادة بناء الثقة واستعاضة الفاقد من الفرص الضائعة من التنمية السياحية – مرحلة استكمال الخطة الطموحة للتنمية السياحية) . وانطلاقاً مما سبق تشتمل محاور مواجهة أزمة السياحة على ثلاثة محاور هى : " محور اعلامى – محور تكنولوجى – محور تنظيمى" وقد انتهت الورقة البحثية إلى عدد من النتائج المهمة التى تتمثل فى :

لا سياحة بدون سلام إقليمي واستقرار قومى .

لا مهادنة ولا تفاوض مع الإرهاب .

تواصل التنمية السياحية والتنمية الأمنية ضرورى لتفعيل صناعة السياحة .

المواطن هو رجل الأمن الأول .

استحداث نجومية أمنية للمنتج السياحى (من الباب إلى الباب) .

تحميل الحكومة كل مسئولية حدوث الأزمة السياحية يعنى إغفال المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ويقود إلى هز عقيدة توسيع قاعدة الملكية.

الوقت عنصر حرج وحاكم فى إدارة الأزمات .

وقد أوضح الأستاذ الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة فى محاضرته المعنونة "استراتيجيات تنشيط الحركة السياحية" على أنّ السياحة المصرية تتعايش مع الأزمات منذ فترات طويلة منذ أحداث الأمن المركزى فى عام ١٩٨٦ ، حتى أن موضوع الأزمات السياحية أصبح جزءاً أصيلاً من عمل

القطاع السياحى داخل مصر.

ويمكن تقسيم تلك الأزمات السياحية إلى نوعين أولهما يتمثل فى الأزمات الهيكلية المرتبطة بانعدام ثقافة الخدمات فى مصر وثانيهما يتمثل فى الأزمات العارضة. وقد أشار إلى أن السياحة فى مصر صناعة تصديرية وتحظى بميزة تنافسية، ورغم ذلك تعانى السياحة من فكر اقتصادى يعتمد على الإنتاج السلعى ويتصور أن النشاط السياحى ما هو إلا عمل أو نشاط هامشى ,رغم أنها تعد الصناعة الأولى المولدة للدخل فى العالم ، وهى مرشحة مع صناعة المعلوماتية لأن تكون إحدى الصناعات الرئيسية فى العقد الأول من الألفية الثالثة.

وإذا كان البعد الأول للأزمة الهيكلية للسياحة يتمثل فى ضعف ثقافة الخدمات ، فإن البعد الثانى لتلك الأزمة الهيكلية يتمثل فى أن القطاع السياحى ما زال فى المرحلة المركنتيلية ولم يدخل بعد إلى رحلة الرأسمالية. فالقطاع السياحى لا يراعى استراتيجيات التعامل مع العمالة والقوى البشرية كما لا تراعى اتباع الأصول العالمية للمهنة مع إغفال المبادئ العالمية المتطورة فى نواحى التسويق ويؤكد وزير السياحة فى هذا السياق أنّ تتابع الأزمات قاد إلى إحداث تراكم الخبرات فى أسلوب إدارة الأزمات وذلك يتجلى واضحاً فى أسلوب التعامل مع الأحداث الأخيرة (أزمة نوفمبر ١٩٩٧) حيث ظهر جلياً التحرك الفعال على المستوى المهنى والسياحى الرسمى والخاص.

تمثل أزمة الأقصر أزمة حادة تحتاج إلى جهود مستمرة ودؤوبة بفترة ليست بالقصيرة. فأزمة الأقصر حدثت فى نفس المكان الذى تم فيه تنظيم أوبرا

عايدة، كما أن ضحايا الحادث كانوا من الدول التى تمثل الأسواق التقليدية للسياحة المصرية، وهى :اليابان – سويسرا – ألمانيا – فرنسا. كما لم يحدث فى مصر حادث إجرامى بهذا الحجم من حيث عدد القتلى، ومن حيث تعدد جنسياتهم.

ولقد جاءت إدارة هذه الأزمة بصورة فعّالة على كافة المستويات بداية من القضايا السياسية العليا والتى تعاملت مع الأزمة بشكل فورى من خلال عزل ومحاكمة عدد من القيادات الأمنية سواء على المستوى المحلى أو المركزى وفيما يتعلق بوزارة السياحة فقد تعاملت مع الأزمة بشكل فعال من خلال التحديد الدقيق للأسواق المضارة حيث تفاوتت ردود أفعال الدول ما بين دول قامت بإصدار قرارات وتصريحات تحذيرية بالسفر إلى مصر كاليابان وسويسرا بينما كانت هناك دول أخرى تعاملت مع الأزمة بشكل أقصر اعتدالاً كإيطاليا وأسبانيا وفى هذا السياق تنطلق الوزارة من هدف واقعى يتمثل فى اختصار فترة الانحسار السياحى الحاد القائم.

وقد أكدت المداخلات على أن الاهتمام المحلى بالسياحة قد تبلور منذ الستينات مع أول خطة تنمية خمسية شاملة، وفى أول الثمانينات كان حجم الحركة السياحية يبلغ ١.٢ مليون سائح، وقد وصل هذا الحجم إلى ٣.٩٨ مليون سائح مع نهاية عام ١٩٩٧. وقد احتلت السياحة المرتبة الأولى يليها تحويلات العاملين من حيث الإيرادات من النقد الأجنبى.

ويجب أن تُراعى خصوصية الإدارة فى قطاع السياحة، حيث أن خصوصية هذا النشاط تنعكس على خصوصية الإدارة . وفى هذا السياق يجب مراعاة

أن السياحة لا يمكن أن تنفصل عن المجتمع، وأنه لابد من تفعيل ما يمكن أن تلعبه الأطراف المجتمعية المختلفة مثل الجماعات المهنية وأصحاب الأعمال من أدوار.

وقد قامت السياسة المصرية فى هذا السياق فى الفترة الأخيرة على محاور رئيسية من أهمها: تنويع المنتج السياحى – تنويع الأسواق – السماح بسياسة السماوات المفتوحة – تعويم الجنيه المصرى – إنشاء هيئة تنشيط السياحة – تشجيع الاستثمارات السياحية.

ولتطوير ثقافة الخدمة فى مجال السياحة، والتدريب والتحفيز للعاملين فى قطاع السياحة ضرورى لزيادة الحوافز للعاملين ولرفع إنتاجيتهم وكفاءتهم فى تطبيق مفهوم الخدمة.

وينبغى فى ذلك السياق نشر الوعى السياحى فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأثر وكيفية التفاعل مع الأشخاص وخاصة الذين يقيمون فى المناطق المحيطة بالآثار، ويجب أن تكون هناك تغطية تأمينية لنشاط العمال السياحيين ويجب أن تكون هذه التغطية إجبارية.

ويراعى فى هذا السياق زيادة الاهتمام بتدريب أفراد الأمن والتأكد من صحة ودقة المعلومات ويتطلب ذلك أيضاً تأكيد التعاون بين وزارة الداخلية ومختلف أجهزة الدولة، مع زيادة الاهتمام بحوافز أفراد الأمن العاملين فى مجال السياحة ,وتطوير أساليب تعامل رجال الأمن مع الأزمات.

الفصل الرابع: معارض الآثار المصرية فى الخارج

المعارضون لسفر الآثار يرون أن في ذلك إهداراً لكنوز مصر ويخشون من تعرضها للتلف وهم من الشعب، أما المؤيدون فهم المسئولون و علي رأسهم وزير الثقافة الذي دافع عن المعارض الخارجية أمام لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب فقال : إن قانون الآثار يعطي الحق في إقامة معارض في الخارج للآثار غير المتفردة. واحتج بأن الآثار تعطي صورة حضارية لمصر من خلال المعارض الخارجية. وأكد أهمية العائد من المعارض في دعم ميزانية الدولة وترميم الآثار ويأتي بعد الوزير لأمين العام للمجلس الأعلي للآثار الذي يري أن المعارض الأوروبية للآثار المصرية يمكنها حل مشاكل مصر الإقتصادية لولا وجود الطابور الخامس في إشارة إلي منتقدي المعارض كما قال في ندوة ليونز الجيزة

ورغم أن الحجج تبدو قوية و مقنعة للوهلة الأولي إلا أنها تهتز أمام مخاوف المصريين الغيورين علي تراث مصر و ما خلفه لنا الأسلاف. فقد يكون العائد كبيراً ولكن هل تساوي أموال الدنيا فقد أثر من آثار مصر أو تعرضه للتلف ؟ ولعل أقرب مثل علي تعرض الآثار للتلف ما نشر عن معرض الآثار المصرية (الفرعون : الإنسان .. الملك الإله) بالبحرين فرغم التأمين البالغ١٧٣ مليون دولاراً علي الآثار فعندما انتقل المعرض من المنامة بالبحرين إلي مدينة فالنسيان الفرنسية اكتشفت خدوش أصابت بعض قطعه عند وصوله إلي فرنسا وطالب المتحف المصري شركة التامين بتعويضات بلغت٢٥٥ ألف

دولار للإهتمام ومراعاة إجراءات النقل في المرات القادمة ومما يدعو للدهشة ضآلة التعويض بالنسبة إلي مبلغ التأمين فضلاً عن تحقق المخاوف التي يحذر منها المعارضون لفكرة المعارض الخارجية الذين يسميهم الدكتور حواس الطابور الخامس ورغم العدد الكبير من المعارض التي أقيمت في عديد من دول العالم فلم يحل و لو جزء يسير من مشاكل مصر الإقتصادية المزمنة

الآثار في دائرة الأخطار

من حقنا أن نخاف علي آثارنا التي تسافر إلي الخارج وذلك لعدة أسباب:

-إمكانية تعرض قطع المعرض المسافرة للضياع بالكامل – لا قدر الله – في حالة تعرض الطائرة الناقلة لحادث و هو أمر وارد بالطبع.

-تعرض الآثار للتلف نتيجة سوء التغليف و التداول و النقل وقد حدث ذلك في معرض البحرين .

-الخوف من تعرض بعض القطع للاستبدال بقطع مزورة فليس للأثر بصمة للتحقق من أن القطعة التي سافرت هي التي عادت خاصة و أن هناك بعض ضعاف النفوس من المسئولين عن الآثار كما جاء في دراسة جرائم سرقة وتهريب الآثار في مصر فقد أشار الباحث الدكتور أحمد وهدان المستشار بالمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية إلي أن من أسباب ارتفاع معدلات جرائم السرقة والتهريب فى الآونة الأخيرة بنسبة عالية فساد بعض الموظفين الحكوميين المسئولين عن حماية الآثار، الذين تورطوا بشكل أو بآخر من أشكال النشاط الإجرامى المتصل بسرقة الآثار، نظرًا للأرباح الطائلة التى

تدرّها تجارة القطع الأثرية.

-تعرض الآثار للتلف أو السرقة دون الكشف عن ذلك فالموظف المسافر مع المعرض يعد نفسه محظوظاً أن أتيحت له فرصة السفر ولا يريد أن يفقد رضا أصحاب القرار فيعتصم بحكمة القرود أنا لا أري .. لا أسمع .. لا أتكلم و قد يأتي السفر مكافأة للصمت وإذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب.

-ضياع الأموال التي من أجلها كانت الموافقة على تعرض الآثار لمخاطر السفر و التي يري الدكتور زاهي حواس أنها يمكن أن تحل مشاكل مصر الإقتصادية فقد كشف عن سفر آثارنا إلى كوريا الجنوبية وإيطاليا دون الحصول على المقابل المادي للسفر وتعرض مجلس الآثار للنصب خاصة أنه لم يحصل على خطاب بنكي يضمن الحصول على المستحقات المالية في حالة الإخلال بالسداد. وقد كشف أن رئيس إحدى الشركتين الكوريتين المنظمتين للمعرض سبق أن اجتمع مع الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للآثار وحصل منه على وعد بعدم إثارة هذا الموضوع مرة أخرى أو اللجوء للتحكيم وهو ما يمثل إهداراً للمال العام كذلك تقاعس الجانب الإيطالي عن سداد مبلغ ١٧٣ مليون ليرة إيطالية، وتم استنفاذ كافة الطرق الودية للحصول على تلك المستحقات المالية ودون جدوى وهو ما أدي إلي اللجوء إلى المحاكم كما حدث في المعرض الكوري

تراث مصر ملك لكل أبنائها ومن حق كل مصري أن يخاف علي هذا التراث وأن يفصح عن تلك المخاوف التي تتزايد و تعربد في نفوسنا نتيجة ما

نسمع ونقرأ من حوادث الإعتداء علي هذا التراث. فلا تلومونا أو تنعتونا ظلماً بأننا طابور خامس ومن الخير لمصر أن نتكاتف جميعاً شعباً و حكومة لحماية تراثها.

obeikandl.com

الفصل الخامس:تنمية السياحة فى الساحل الشمالى

في اطار اهتمام الدولة بكل أجهزتها بصناعة السياحة كواحدة من أهم الصناعات المدرة للعملات الأجنبية التي تصب في الاقتصاد القومي وتدفع عجلة التنمية وتوفر فرص عمل للشباب، نظمت كلية السياحة والفنادق بجامعة الاسكندرية مؤتمرا حول الساحل الشمالي الغربي المصري وضرورة ادراجه علي خريطة السياحة الدولية شارك فيه نخبة من أعضاء شعبة السياحة بالمجالس القومية المتخصصة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية وقادة العمل السياحي بالوزارة وبمحافظتي الاسكندرية ومطروح والاتحاد المصري للغرف السياحية وشركات السياحة والفنادق، وذلك تحت رعاية دكتور عمرو سلامة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

في البداية أكد رئيس جامعة الاسكندرية ان السياحة هي ثقافة مجتمع ويجب الاهتمام بها لأنها أفضل وسيلة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وايجاد فرص عمل جديدة للشباب مشيرا إلي ضرورة الاهتمام بمنطقة الساحل الشمالي باعتبارها من المناطق الواعدة التي تحظي بالحركة السياحية المنوطة بها بالاضافة إلي كونها أولي المناطق التي يوليها الرئيس مبارك أهمية خاصة في خطط التنمية المستقبلية بها مشيرا إلي ضرورة الاهتمام كذلك بأنماط جديدة من السياحة ترتبط بالحضارة اليونانية والرومانية وكذا احياء مكتبة الاسكندرية ليكون ذلك أحد وسائل الرد العملي علي فكرة الصراع بين الحضارات كما أشار رئيس الجامعة إلي ضرورة الاهتمام بالساحل الشمالي الغربي واستمرار انماط

السياحة المرتبطة به طوال العام سواء سياحة ترفيهية أو علاجية أو رياضية مؤكدا دور الجامعات في المشاركة بالفكر والعمل علي التعاون في تخريج افراد مؤهلين طبقا لاحتياجات السوق مشيرا إلي فكرة مد خط سكة حديد يصل إلي ليبيا لتطوير النشاط الاقتصادي والتجاري والسياحي بين البلدين مؤكدا اتخاذ خطوات للتعاون مع محافظة مطروح باقامة كلية زراعة للنباتات الصحراوية واقامة مستشفي يتبع الجامعة هناك.

كما أكد محافظ مطروح أن المحافظة تدرس الآن مشروعا للتنمية المتكاملة بالمنطقة وتقديم مزايا خدمية مختلفة تؤدي في النهاية لتنمية القوي البشرية وتوليد أنشطة سياحية أخري تؤدي لإيجاد فرص عمل وبالتالي جذب الافراد وتقليل الكثافة السكانية في مناطق الكثافة السكانية والمساهمة في حل مشكلة البطالة.

ومن جانبه أكد وزير السياحة الانجاز الذي حققته السياحة المصرية ومعدلات الزيادة غير المسبوقة والتي فاقت المعدلات العالمية فأول مرة نحقق أكثر من٨ ملايين سائح أجنبي خلال عام٢٠٠٤ وأكثر من٨١ مليون ليلة سياحية بزيادة قدرها٣٤% مقارنة بعام٢٠٠٣، كما بلغت الايرادات أكثر من٦,٥ مليار دولار بزيادة٢ مليار دولار عن العام السابق، حيث أشادت منظمة السياحة العالمية بهذا النجاح والتي اعتبرت مصر القوة الدافعة للنمو السياحي في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلي أن الوزارة وضعت استراتيجية تهدف إلي مواصلة تعاظم نصيب مصر من عوائد السياحة العالمية خلال السنوات العشر القادمة عن طريق

زيادة عدد الوافدين إلي١٦ مليون سائح ومضاعفة الليالي السياحية لتصل إلي١٦٠ مليون ليلة، مما يزيد الدخل السياحي من النقد الأجنبي إلي نحو١٢ مليار جنيه وهو مايعني ايجاد فرص عمل جديدة تقدر في نهاية العشر سنوات إلي١,٦ مليون فرصة عمل جديدة.

وأضاف ان من أهداف الوزارة الاستراتيجية في منطقة الساحل الشمالي الترويج لنمط سياحي جديد هو سياحة الاقامة أو ما يعرف ببيوت الاجازات بانشاء وحدات اسكان سياحي جاهزة لاستقبال السائح الذي يتملكها أو يكون له حق الانتفاع لقضاء اجازات طويلة.

كما أشار اللواء عبد السلام المحجوب محافظ الاسكندرية إلي العمل في اطار متكامل في ظل السياسات التي تضعها الدولة والسياحية جزء من هذه السياسة خاصة ان منطقة الساحل الشمالي الغربي تعتبر احدي قاطرات التنمية التي ستضيف إلي السياحة وان المحافظة تعمل جاهدة لعمل البنية الاساسية المطلوبة للانشطة المختلفة ومن ضمنها السياحة التي ستنقل مصر نقلة نوعية كبيرة مشيرا إلي مشروع فاست ترين او القطار السريع الذي يخدم من الاسكندرية لمطروح.

وقد استمر المؤتمر لمدة ثلاثة أيام تم بحث عدد من الابحاث والمحاضرات وانتهت إلي التوصيات التالية ومن أهمها: ان السياحة وقد أصبحت قطاعا انتاجيا وخدميا وصناعة مركبة تتطلب من الأجهزة الرسمية في الدولة ان تتضافر في جهودها وان تسهم في تنمية المجتمع بصورة فعالة.

يتعين ان تتم التنمية السياحية في اطار متوازن ومتواصل وتتبع أسلوب

الانتقاء المخطط والتسويق الواعي الفعال لانتاج نمو اقتصـــادي واجتمـــاعي وحضاري متوازن.

ان يتم التنسيق الفعال بين كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية وبين وزارة السياحة بأجهزتها لتحقيق التزاوج الفعال بـــين البحـــث الاكـــاديمي والتطبيقات العملية ومتطلبات السوق العالمية والمحلية، لتقديم خـــريجين علـــي مستوي عال من الفهم العلمي والخبرة العملية.

يعتبر المؤتمر أن من أهم متطلبات التنمية السياحية في مصر ان تكون هنـــاك قاعدة بيانات متكاملة عن كل مايخص السياحة العالمية والاقليميـــة والمحليـــة.

التأكيد علي أن استغلال الساحل الشمالي الغربي يجب أن يكون علي مـــدي سبعة إلي ثمانية أشهر خلال العام وعدم قصر ذلك علـــي شـــهور الصـــيف.

العمل علي تنويع المنتج السياحي والارتقاء بالجودة ليكون قادرا علي المنافسة العالمية واستحداث انماط جديدة للسياحة من خلال تنظيم عدد من الاحداث الثقافية والتاريخية الخاصة بالمنطقة.

العمل علي زيادة الطاقة الفندقية وتشجيع نمط سياحة الاقامـــة الطويلـــة أو مايسمي ببيوت الاجازات لما يحققه من معدل انفاق مرتفع.

العمل علي عقد اتفاقيات مع مالكي الشاليهات والشقق الصالحة للاستغلال السياحي الدولي في بعض القري السياحية مع تطوير الخدمات لتلبية احتياجات الطلب السياحي الدولي.

العمل علي تطوير البنية الاساسية وجميع المرافق الأخري في منطقة الســـاحل الشمالي الغربي لاسيما المطارات والموانيء.

الفصل السادس: تنمية السياحة وعلاقة ذلك بالتنمية الإقتصادية

السياحة العربية تأتي على رأس أولوياتنا ليس للروابط الثقافية والقومية فحسب ولكن لأن السائح العربي أيضا أطول إقامة وأكثر إنفاقا، وبالتالي هو الأجدر بالرعاية وهو مواطن من الدرجة الأولى في مصر بيت العرب .

منذ عدة سنوات يتم حث القطاع السياحي المصري على تفهم أبعاد التطورات الراهنة والمقبلة في سوق السياحة العالمي ويحث على الاستعداد لها من خلال عملية التركز والاندماج في كيانات أكبر تكون قادرة على العمل في كل الظروف

تظهر بيانات البنك المركزي المصري أن فائض ايرادات السياحة عام ٢٠٠٠\٩٩ ٣٢٨٦ مليون دولار بما يمثل نسبة ٧٦.٣% من جملة الايرادات وعام ٢٠٠١\٢٠٠٠ كان الفائض ٣٢٦٣ بنسبة ٧٥.٦% من اجمالي الايرادات

السياحة صناعة كثيفة العمالة وذات أثر مضاعف على ٧٠ صناعة وخدمة مغذية ومكملة (وفقاً لدراسة منظمة السياحة العالمية) وهي توفر فرص عمالة في أنشطة ومهن متعددة بشكل مباشر وغير مباشر وهي اكثر الانشطة صداقة للبيئة، فالمستثمر يلتزم ذاتيا بالحفاظ على البيئة لأنه يسوقها باعتبارها أحد مكونات المنتج السياحي، ويحافظ عليها لأنها تشكل الخلفية التي لا يستطيع بدونها ان يبيع منتجا سياحيا في الحاضر او المستقبل

إن ما أثير عن أن الاستثمار المحلي مازال يمثل ٨٣% من حجم الاستثمار

في قطاع السياحة لا يعكس واقع الاستثمار في هذا النشاط الجاذب بطبيعته للاستثمارات الخارجية وتكفي الاشارة إلى الأرقام الدقيقة المتوافرة والموثقة بشأن الاستثمارات التي تمت في المناطق التابعة لهيئة التنمية السياحية والتي زادت الطاقة الفندقية فيها الى ٣٢ ألف غرفة، حيث تمثل الاستثمارات العربية والاجنبية فيها ٣٢% من التكلفة الاجمالية التي تبلغ ٦.٢٣ مليار جنيه بخلاف تكلفة البنية الاساسية والمرافق والخدمات ومن المأمول ان يؤدي ادراج الوزارة الدعوة للاستثمار في مجال التنمية السياحية بمصر ضمن خطة التنشيط والترويج، التي تنفذها في الاسواق الخارجية باعتبارها أحد عناصر الجذب الى زيادة ملموسة في تلك النسبة خاصة في ظل التغيرات التي بدأت في اتجاه حركة التدفقات الاستثمارية على المستوى الدولي منذ احداث سبتمبر ٢٠٠١م .

التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية

ان التنمية السياحية تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالانفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي الى انتقال أموال من جيوب السائحين الى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة اخرى من الانفاق فمثلا:

خلال مدة إقامته بالفندق، يتفرع عن هذا الانفاق سلسلة اخرى من

الانفاق ومنها الانفاق على التالي :

الانفاق على الخدمات الفندقية: والذي يشمل الانفاق على المبيت والطعام والغسيل والاتصالات وسائر الخدمات التي يتطلبها السائح ـــــ يصرف جزء منه على تجديد الأثاث والمطابخ والمغاسل وتكييف الهواء ووسائل مهمات تشغيل الفنادق وصيانتها وترميمها .

ـــ يصرف جزء منه علي موردي اللحوم والخضار والفواكه وسائر مستلزمات الحياة الفندقية اليومية.

ـــ يصرف جزء منه كمرتبات واجور العاملين في هذه الفنادق. وما يقال عن الخدمات الفندقية ينطبق على سائر انواع الخدمات المتصلة بصناعة السياحة مثل:

ـــ الانفاق على منظمي الرحلات السياحية داخل الدول السياحية من وكلاء السياحة والسفر على اختلاف انواعها .

– الانفاق على خدمات المطاعم السياحية.

ـــ الانفاق على خدمات وسائل النقل السياحي المختلفة (الجوي والبحري والبري

– الانفاق على دخول المتاحف .

ـــ الانفاق على المشتريات من المصنوعات التقليدية اليدوية.

– الانفاق على المرشدين السياحيين .

ـــ الانفاق على خدمات أعمال الصرافة والتأمين والاتصالات .

ـــ وغير ذلك من الانفاق الذي يتصل بشكل عام بصناعة السياحة.

ولا شك انه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الانفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة سواء بالطريق ا لمباشر او غير المباشر، الأمر الذي يتولد عن ذلك الانفاق اتساع نطاق العمل في هذه ا لصناعات والخدمات المرتبطة بها والمتصلة بصناعة السياحة. ومن المسلم به في نظرية الاقتصاد أن كل استثمار جديد يولد عنه انفاق جديد فينشيء دخولا جديدة. كما يوجد نوع آخر من الانفاق ليس من جانب السائحين وإنما من قبل المستثمرين والدولة كالانفاق على إنشاء المشروعات السياحية مثل الفنادق وقرى الإجازات والمنتجعات الشاطئية ومدن الألعاب الترفيهية الخ، والانفاق على مشروعات البنى الأساسية ومرافق الخدمات العامة، وهذا الانفاق يؤدي الى تنشيط الحركة الاقتصادية إذ يمثل انتقال أموال من الدولة وأصحاب المشروعات السياحية (المستثمرين) كدخول للأفراد والمقاولين وغيرهم .

التنمية السياحية مصدر للعملات الصعبة:

أن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي المباع إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول اخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية او ترفيهية او علمية او بيئية الخ، لذا فان السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس اهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، وهذا الميزان يمثل قيدا

مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية الخ، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية او ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا فأنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض او يخفف منه على الأقل، أما اذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابيا على ميزان مدفوعات الدولة ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الانفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي .

التنمية السياحية وزيادة موارد الدولة :

ان الخزانة العامة للدولة السياحية تستفيد من الموارد التالية :

زيادة حصيلتها من الضرائب المختلفة مثل:-

الضرائب على المواد الغذائية ــ ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية عموما - ضرائب الدخول التي تتزايد حصيلتها بتزايد دخول وأرباح المشتغلين بكافة الأعمال المتصلة بصناعة السياحة ــ رسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحة

ـــ رسوم تقديم خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والبريد الخ ـــ رسوم الملاحة البحرية رسو السفن السياحية في الموانئ .

التنمية السياحية والتنمية الاجتماعية

١ـــ تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم

٢ـــ تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين.

٣ـــ تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي .

٤ـــ تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدي فئات واسعة من المجتمع .

٥ ـــ تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلي وطنه وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر .

التنمية السياحية والتنمية الثقافية :

١- تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين .

٢ـــ توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني وللمواقع الأثرية والتاريخية

٣ـــ تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، والذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح الحوار بين الحضارات.

التنمية السياحية والتنمية البيئية:

أن التأثيرات البيئية التي تولدت عن التنمية السياحية أحدثت تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة كالتربة والماء والتراث الطبيعي والحضاري نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والمائي والبحار و الأحياء النباتية والبرية والمائية، وذلك لتحقيق تنمية سياحية دائمة .

١ــ تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها .

٢ــ تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم .

٣ــ تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف.

التنمية السياحية والتنمية السياسية:

١ــ تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة، ونشر مبادئ السلام العالمي .

٢ــ تساعد على تدعيم اواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بين دول العالم المختلفة

التنمية السياحية وقدرتها على امتصاص البطالة

تعمل التنمية السياحية على خلق فرص عمالة متعددة سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، محلات بيع الهدايا، محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية.. الخ) او في الأنشطة والقطاعات التقليدية الخ، ومن خلال نتائج عدد من الدراسات

التي اجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأميركية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت العديد من الدراسات السياحية قدرة التنمية السياحية على امتصاص العمالة فقد اوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري الدولي (Archer) في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الانفاق في التنمية السياحية تؤدي إلي ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الانفاق في أي قطاع اخر كما أكدت دراسة اخرى اجراها الخبير (Jude) في المكسيك ان الاستثمار في الفنادق يؤدي الى توفير فرص عمالة بمعدل اكبر من الاستثمار في اي قطاع آخر في الاقتصاد المكسيكي .

ومعظم الدراسات التي اجريت أكدت على أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلف ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق، بعد ان كانت هذه المناطق طاردة للعمالة لذلك نجد أن التنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير لمباشرة من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي وقطاع المصارف والتأمين الخ

وهذا يعني زيادة الطلب على هذه المنتجات سواء من جانب السائحين او من جانب مالكي المنشآت السياحية المختلفة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة او إنشاء مصانع جديدة ستؤدي أيضا إلى تشغيل عمالة إضافية بغرض زيادة معدلات الانتاج لمسايرة زيادة الطلب الناتج عن زيادة الانفاق السياحي على هذه المنتجات وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة، وتعني ان كل زيادة في الاستهلاك من فترة الى اخرى تتطلب ما إضافيا من الاستثمار والعمالة وذلك لزيادة الانتاج بنفس زيادة الاستهلاك او لزيادة العرض بنفس المستوى في الزيادة في الطلب.

ويبدو من الطبيعي والمنطقي ان زيادة حجم الحركة الفندقية نتيجة ارتفاع معدل تدفق السائحين إلى المقصد السياحي تعني زيادة حجم العمالة لأن الرواج الفندقي ينتج عنه تشغيل اعداد متزايدة من المواطنين بنسبة كبيرة، ولذلك تنخفض نسبة البطالة، وهو ما يحقق هدفا من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اية دولة.ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية الراهنة إلى الانضمام الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية أي إلي تحرير الخدمات والتي من أهمها الخدمات السياحية والمصرفية والتأمينية والنقل الدولي وخدمات بيوت الخبرة والاستشارية و كلها انشطة تتصل بروابط أمامية وخلفية بالتنمية السياحية .

وتبلور مفهوم تحرير الخدمات السياحية في إزالة القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار في مجالات الخدمات السياحية ووضع

الضوابط الموضوعية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فان ذلك سوف يساهم في دفع التنمية السياحية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يحقق هدفا آخر من اهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اي دولة .

وفيما يتعلق بالتنمية ذات الصلة بالسياحة دعت الدراسة الى التوسع فى الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين الخدمات وخفض الرسوم المفروضة فى الموانىء البحرية لتشجيع هذا النوع من السياحة وكذلك ضرورة تحسين نوعية الطرق خاصة السريعة

واشارت الدراسة الى ان حصة مصر من السياحة فى منطقة الشرق الاوسط 23%بينما تصل نسبتها الى١% فقط على مستوى العالم.

واوضحت ان عائدات السياحة فى ٢٠٠٧ بلغت٩,٤ مليارات دولار بزيادة ٨٠٠ مليون دولار عن العام ٢٠٠٦ وهو ما يعادل ٢٢% من اجمالى صادرات مصر من السلع والخدمات ، بالاضافة الى ان السياحة من ركائز الاقتصاد سواء بشكل مباشر او غير مباشر من حيث مساهمتها فى الناتج غير مباشر من حيث مساهمتها فى الناتج المحلة بنسبة ١١% او التوظيف بنسبة ١٥% كما ان ١٧% من الاستثمارات الراسمالية فى مصر تضخ فى قطاع السياحة والسفر اضافة ١٢,٨ مليار دولار فى انشطة الاقتصاد المصرى خلال عام 2007 سواء بشكل مباشر او غير مباشر

واشارت الدراسة الى انه على الرغم من تاثر مصر بالتطورات الدولية والتى تاثرت بدورها على صناعة السياحة العالمية ، فان نسبة السياح الوافدين الى

مصر فى تزايد مستمر وتصل الى ١٠مرات مقارنة بالمتوسط العالمى خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٣

واشارت الدراسة الى ان وزارة السياحة بدات فى وضع رؤية طويلة الامد لقطاع السياحة فى مصر تعتمد على تشجيع الاستثمارات ، خاصة فى المناطق الجديدة وتحسين نوعية الخدمات لكى تصل الى المعدلات العالمية وتسويق مصر فى الاسواق السياحية الجديدة.

obeikandl.com

الفصل السابع : معوقات فى طريق سياحة نشطة

سوء فهم بين الوزارة والمستثمرين

منطقة طابا نويبع الحائرة بين التحول لمنطقة سياحية حرة وتسويقها كما هي جاءت هذه الخطوة من جانب الوزارة، على الرغم من اجراء الاتحاد دراسة فى عام ٢٠٠٥، قام بها نفس المكتب الاستشارى، لتحويل طابا إلى منطقة سياحية حرة على غرار مدينة العقبة الأردنية .

وانتاب القطاع السياحي حالة من عدم الفهم والتخبط بين ما تسعى إليه الوزارة رسميا وما يصدر عن الوزير شفاهة من جهة، وما استخلصه المستثمرون بهذه المنطقة من اجتماعهم بالوزير قبل ذلك .

ففيما أكد رئيس جمعية مستثمرى الريفيرا (طابا) أن وزير السياحة وافق خلال الاجتماع الذى عقده مع المستثمرين على تحويل طابا إلى منطقة سياحية حرة، جاء تكليف الوزارة لاتحاد الغرف السياحية لاجراء الدراسة خاليا من أية إشارة لتحويلها إلى منطقة حرة، واقتصر الأمر على إجراء دراسة عن الإستراتيجية التسويقية لمنطقتى طابا ونويبع .

وفي الوقت الذي أكد مسئولون رفضوا الإفصاح عن هويتهم لـــ جريدة المسلة أن مجلس الوزراء كان قد رفض ما جاء فى الدراسة الاولى تحويل طابا لمنطقة سياحية حرة، وهو ما فسره متعاملون بالقطاع على أنه لأسباب سياسية نظرا لحساسية هذه المنطقة، أكد نبيل عبد اللطيف أن وزير السياحة قال أنه سيعرض على رئيس الوزراء تحويل طابا نويبع إلى منطقة سياحية حرة .

ومن المعروف ان منطقة طابا نويبع تعانى من انخفاض فى نسب اشغالات الفنادق والتى تسببت فى خسائر فادحة لمستثمرى المنطقة .

من ناحية اخرى فقد ذكر مصدر مطلع بالوزارة ان ممثلى الاتحاد طلبوا مقابلة الوزير لمناقشة المشكلات التى تتعرض لها المنطقة، وقد وافق على اقتراحهم بإجراء الدراسة الجديدة، ولكن فى مضمون العمليات التسويقية وليس بهدف تحويلها لمنطقة حرة، مشيرا الى ان الدراسة الاولى معرضة للفشل ومن المستحيل تنفيذها عمليا .

هذه واحدة من عشرات الاختلافات فى وجهات النظر بين الوزارة و المستثمرين ذكرناها على سبيل المثال فلسنا بصدد الحصر

ظاهرة التحرش الجنسى

تقدم هذه الدراسة تفسيراً متكاملاً ومتعمقا لظاهرة التحرش الجنسي من جوانب مختلفة لرصد أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع المصري، حيث لم يعد التحرش قاصراً على المصريات فقط بل امتد إلى غير المصريات القادمات إلى مصر لأهداف مختلفة سواء لهدف السياحة أو التعلم أو حتى العمل، وهو ما يؤثر بالسلب على السياحة المصرية ودخول العملة الصعبة ومن ثم يهدد الاقتصاد المصري بصفه عام نتيجة لعدم إحساس هؤلاء السائحات بالأمان في مصر.

تتناول الدراسة ظاهرة التحرش الجنسي من وجهة نظر الآخر من الذكور والمتهمين دائماً بارتكاب جرائم التحرش و كذلك تلقى الضوء على العائد الذي يعود على المتحرش أثناء قيامه بالتحرش والسبب وراء قيامه بمثل هذا

السلوك ، بالإضافة إلي رصد واقع التحرش الجنسي علي الأجنبيات كما تتعرض لها النساء المصريات و اللاتى تم تطبيق عينة الدراسة عليهن والتعرف على تأثير التحرش على هؤلاء النسوة سواء على حياتهن الخاصة أو العامة.

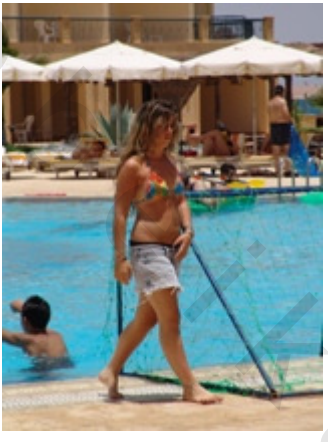

جدير بالذكر أن غيوم في سماء مصر) الدراسة الثانية التي يصدرها المركز المصري لحقوق المرأة، والتي تعد استكمالاً للمرحلة الثالثة من عمل المركز في حملة شارع آمن للجميع التي تبناها منذ عام ٢٠٠٥ حيث جاءت هذه المرحلة بناء على ما كشفت عنه نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها المركز من قبل تحت عنوان (التحرش .. السرطان الاجتماعي.

انخفض عدد السياح الذين زاروا مصر في ٢٠٠٩ بنسبة ٢.٣ في المئة الى ١٢.٥ مليون سائح بعد ان أبقت الازمة العالمية الاوروبيين داخل دولهم ،وتمثل السياحة حوالي ١١ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر وهي مصدر حيوي للعملات الاجنبية والوظائف.

اثر الأزمة المالية العالمية

وتضرر قطاع السياحة في مصر بشدة من الازمة الاقتصادية العالمية في اوائل ٢٠٠٩ وانخفضت الايرادات بنسبة ١٣.٢ في المئة في الربع الاول من العام لكن مسؤولين ومحللين عدلوا تدريجيا توقعاتهم بمرور الوقت.

وقالت الوزارة في ديسمبر الماضى ان حوالي ١١.٤٥ مليون سائح زاروا مصر في الاحد عشر شهرا الاولى من ٢٠٠٩ بانخفاض بلغ ٣.٤ في المئة مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. وانخفضت الايرادات ٣.١ في المئة.

وزار أكثر من ١٢.٨ مليون سائح مصر في ٢٠٠٨ عندما بلغت ايرادات السياحة حوالي ١١ مليار دولار

سياحة مصر تشهد تراجعا

فى الاعداد والدخل خلال النصف الاول من العام الحالى أغسطس ٢٠٠٩ أكدت الأرقام الاحصائية عن السياحة المصرية حسبما افادت وكالة رويترز للانباء ان النصف الأول من العام الحالي شهد انخفاضا فى أعداد السياحة الوافدة إلي مصر بنسبة٨,٧% وانخفاض الدخل بنسبة٩,٥% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وذكرت الوكالة أن العائدات السياحية أو الدخل كان قد انخفض في الأشهر الأربعة الأولي من٢٠٠٩ بنسبة١٣,٢% وفي الاعداد بنسبة٩,٣% وانخفضت أعداد سائحي الشواطئ علي البحر الأحمر بنسبة١٠,٣% لتصل إلي٣,٦٧ مليون في الأشهر الأربعة الأولي من٢٠٠٩ وأكدت وزارة السياحة أن نسبة الانخفاض من دول شرق أوروبا وصلت من٦٠ إلي٧٠% من نسبة الانخفاض، وأن الانخفاض جاء كبيرا في المنتجعات والشواطئ وذلك لأن سائحي الشواطئ يتركزون في دول شرق أوروبا.

كما انخفض عدد السائحين الوافدين من أوكرانيا بنسبة٥٧% بينما

القادمون من بولندا وروسيا انخفض بنسبة٢٣% وهذا الانخفاض بسبب ضعف عملات هذه الدول أمام الدولار مما جعل السفر مكلفا جدا بالنسبة لهم

دراسة للغرفة الامريكية تؤكد: البيروقراطية تعرقل مسيرة الاستثمار السياحى

اشادت دراسة اعدتها الغرفة الامريكية موخرا تلقت جريدة العرب السياحية الالكترونية المسلة نسخة منها بالتطورات المتلاحقة التى شهدها قطاع السياحة المصرى الا انها توقفت عند بعض العقبات التى تحول دون الاستفادة من الامكانيات السياحية الضخمة التى تمتلكها مصر ، خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية الزائدة ومنع تراخيص وتسجيل المؤسسات السياحية – واوصت الدراسة بالحفاظ على استراتيجية التسويق للسياحة التقليدية والعمل على تطوير اساليبها لزيادة حصتها فى الاسواق الجديدة مثل جنوب شرق اسيا وامريكا الاتينية وشرق اوروبا

– وبالنسبة لاستراتيجية التسعير دعت الدراسة الى الاعتماد على العرض والطلب ومراقبة ذلك من خلال الاتحادات والغرف السياحية حتى تعكس الاسعار الظروف الراهنة .

– واكدت الدراسة على عدم وجود برنامج لتنمية الموارد البشرية فى قطاع السياحة وان يكون التعليم مرتبطا بشكل وثيق مع متطلبات السوق واحتياجاتها

– كما اشارت التوصيات الى عدم وجود استراتيجية شاملة ومركزية لتنمية القوى العاملة من اجل ضمان تنسيق الجودة فى هذا المجال ومن المهم ايضا

استحداث نظام مالى يستهدف تحسين المستوى المالى للموارد البشرية من خلال برامج تدريب وتنمية المهارات.

– ودعت الى تطبيق نظام يتم من خلالة تحصيل نسبة محددة من الضرائب على مؤسسات السياحة يخصص للتدريب وتنمية المهارات.

– ودعت الى تطبيق نظام يتم من خلالة تحصيل نسبة محددة من الضرائب على مؤسسات السياحة يخصص للتدريب وتنمية المهارات ، وضرورة تطبيق قوانين البيئة على جميع الانشطة والمنشات السياحية ،

ولفتت الإنتباه الى عدم وجود وعى بيئى بين المواطنين من خلال حملات بوسائل الاعلام المختلفة وان تتضمن المناهج التعليمية ودروسا عن البيئة.

– وقالت الدراسة انة من المهم التنسيق بين المؤسسات الحكومية لضمان تنفيذ القوانين الخاصة بالبيئة والتشجيع على الانشطة السياحية الصديقة للبيئة

– عدم وجود خطة واضحة او معلنة لتلبية احتياجات الطلب المستقبلي من السياحة على مصر يتعين معه استغلال موقع مصر الجغرافي وتوسيع السوق السياحي العالمي من خلال تطوير طرق الوصول وتجميع عناصر الجذب السياحية المختلفة من خلال ربطها معاً بطرق وتسهيلات تهيئ للسائح الانتقال بينها بسهولة من أجل إطالة فترة إقامة السائح وتعظيم المنافع التنموية من السياحة.

– الحاجة الى تطوير شبكات النقل الكبرى كإحدى آليات النهوض بقطاع السياحة على المستوى العالمي.. مشيرة إلى أن أحد أسباب تراجع مؤشر تنافسية السياحة في مصر لعام ٢٠٠٧ إلى المركز ٥٨ من بين ١٢٤ دولة جاء

نتيجة تأخر ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر مناخ الأعمال والبنية الأساسية للسياحة ومن ضمنها النقل البري.

– وأكدت الدراسة أن تطوير قطاع النقل البري يمثل أساساً جيداً لتحقيق جذب سياحي أكبر لمصر وذلك من خلال تطوير شبكة طرق رئيسة وكباري لربط مصر بالدول العربية المجاورة.

ارتفاع الأسعار

طالب منظمى الرحلات الاجنبية وخاصة الالمانية من شركات السياحة والفنادق المصرية بتخفيض اسعار البرنامج السياحى المصرى على الرغم من الاسعار المتدنية للبرنامج السياحى المصرى " بنسبة تصل الى ٥٠ %بالمقارنة باسعار ٢٠٠٨" على خلفية الازمة المالية العالمية.

المعوقات التى تواجه الاستثمار الاجنبى فى مصر

-كثره العقبات التى تمنع الشركات السياحيه والفندقيه من تأسيس أفرع لها فى مصر ومن حريه ممارسة نشاطها
-تمتع الشركات الوطنية بمزايا أكثر من التى تمنحها الدولة للشركات الاجنبيه في الأستثمار في الأراضى أو البنية الأساسية لإقامة المشروعات

-تعقيد حركه رؤوس الأموال من والى مصر
-صعوبة تمكين الشركات ووكالات السفر المستثمره من الحصول على جميع

التشريعات واللوائح الحكوميه التى تتعلق بنشاطهم

-حجب المعلومات والبيانات الخاصه بالسوق المحلى عن الشركات الاجنبية بغيه التضليل

-تردى مستوى العماله والخبرات المحليه وعدم مقدرتها على التنافس الدولى

-تركز النشاط فى المناطق التقليدية التى تحقق العائد السريع واهمال غيرها

obeikandl.com

الفصل الثامن :مقترحات لتنشيط السياحة

تصدرت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة قائمة الموضوعات التى ناقشها مجلس إدارة غرفة الفنادق المصرية ، وخلال الاجتماع الذى استغرق أكثر من ست ساعات على مدار جلستين منفصلتين عرض أعضاء المجلس التداعيات السلبية للأزمة على صناعة السياحة بصفه عامة والفنادق المصرية بصفه خاصة وآثارها التى بدأت تظهر فى المناطق السياحية المختلفة حيث انخفضت الإشغالات بنسب تفاوتت من منطقة إلى أخرى.

وخلال الاجتماع صرح المستشار القانونى لغرفة الفنادق أن هذه الأزمة لم يشهد العالم مثلها من قبل حتى أن الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها العالم فى أوائل القرن الماضى لم تصل إلى هذا المستوى الخطير وأن قطاع السياحة لابد وأن يتأثر بها حيث أنه من البديهى فى مثل هذه الظروف أن يعيد أى شخص النظر فى فكرة الإنفاق بهدف الترفيه بما فى ذلك السفر بغرض السياحة، وإن كان هناك فرصة لمصر أن تستقطب فئات من السائحين الجدد ومنهم السائح العالى الإنفاق نسبياً إذا تم مخاطبته برسائل إعلانية وإعلامية محددة تسلط الضوء على ما لدى مصر من إمكانات تفى بالمتطلبات الخاصة لهذا السائح بأسعار أكثر تنافسية مقارنة بغيرها من المقاصد السياحية الأخرى .

وبعد مناقشات تفصيلية أعلن رئيس الغرفة أن مجلس الإدارة قد انتهى إلى اقتراح عشرين إجراء للخروج من الأزمة وتقليل آثارها السلبية على صناعة السياحة ومن ثم على الاقتصاد القومى بل والمواطن المصرى حيث أن السياحة تعتبر من أهم مصادر الدخل القومى كما أن عدد العاملين بها يصل إلى أكثر

من ١٢% من إجمالى القوى العاملة بمصر وأضاف أن القيادة السياسية تولى اهتماما كبيراً بهذه الصناعة الحيوية لما لها من آثار مباشرة على المواطن المصرى وأن الرئيس المصرى قد وجه فى العديد من المناسبات بإعطاء الأهمية القصوى للبعد الإجتماعى فى معالجة الأزمة حتى لا يتأثر المواطن وقال أن ما طرحه المجلس من مقترحات سيقدم لوزير السياحة خلال ساعات قليلة يتم بعدها عقد لقاء موسع مع سيادته والقائمين على صناعة الفنادق فى مصر الذى تمثله الغرفة لإقرار ما يراه الوزير مناسباً للعمل به من هذه المقترحات .

وعن أهم ما ورد من مقترحات قال أن المقترحات تضمنت شقين الأول خارجى ويعنى فى الأساس بالأساليب المختلفة للترويج والحملات خلال هذه الأزمة أما الثانى فيعنى بالقضايا الداخلية والإجراءات المطلوبة للتخفيف من آثار الأزمة على أصحاب الفنادق والمستثمرين مع التأكيد على عدم المساس بالعمالة،

وأضاف أنه بالنسبة للترويج فقد إقترح أعضاء المجلس أن تعطى الأولوية لتكثيف حملات التنشيط فى الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة لمصر مع تعديل الرسالة الإعلانية وقنوات الإعلام المستخدمة لمخاطبة الفئات المستهدفة من السائحين فمثلاً بالنسبة للسائحين ذوى الإنفاق المتوسط أو الأقل يجب التركيز على الدعاية لعروض وبرامج سياحية تتيح لهم التمتع بمزايا وخدمات إضافية مجانية خلال أجازاتهم بمصر مما يرفع من قيمة الأجازة دون رفع أو خفض أسعار الفنادق مؤكداً أن خفض الأسعار أسلوب مرفوض حيث أنه بعد انتهاء الأزمات عادة ما يكون من شبه المستحيل العودة بالأسعار الى ما كانت

عليه فى وقت قصير وأن ذلك يتطلب وقتا طويلاً بعد الأزمة مما يؤثر على المردود الإقتصادى للسياحة لسنوات.

وفى هذا الصدد أقترح أحمد بلبع عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس فرع جنوب سيناء أن تقوم الفنادق بدعوة الأطفال حتى ١٤ سنة للإقامة المجانية مع ذويهم هذا إلى جانب عدد من الحزم الترويجية الأخرى التى اقترحها الأعضاء.

وقال رئيس غرفة الفنادق أن المقترحات تضمنت أيضاً تكثيف المشاركة فى المعارض الدولية سواء السياحية المتخصصة التى تشارك بها وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة أو المعارض الأثرية التى تقيمها وزارة الثقافة بالمدن الغربية الهامة والمصدرة للسياحة إلى مصر، كذلك أكد المجلس على أهمية تقديم الدعم المالى لمنظمى الرحلات الكبار فى حملاتهم الدعائية والإعلانية عن مصر مع تسهيل إجراءات حصولهم على هذا الدعم خلال فترة الأزمة."

دراسة تطالب بحلول فعالة وسريعة للتحديات التى تواجه السياحة المصرية

طالب علاء حافظ عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف السياحية ورئيس لجنة النقل بإيجاد حلول فعالة وسريعة للتحديات التى تواجه صناعة السياحة المصرية والتى سيكون لها اثر ايجابى ومباشر على القدرة التنافسية للمنتج السياحى المصرى .

ووصف حافظ فى دراسة أعدها حول الوضع الراهن لقطاع السياحة والتحديات التى تواجه صناعة السياحة فى كافة قطاعاتها ، وصفها بانها خطيرة جدا والتعامل معها يسبق أولوية التعامل مع تحديات تحرير التجارة الدولية .

وأكد أن السياحة فى أجندة العمل القومية هى المحرك الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية ، وهى المولد الرئيسى لفرص العمل ، إضافة الى العمل بجدية لخلق

سمة تجارية عالمية للمنتجات السياحية المصرية ذات الميزة النسبية .
وطالب بأن يتم إرضاء السائح تماما عن تجربته السياحية فى مصر ، وتحقيق معدل عالى للربحية للمستثمر السياحى ، إضافة الى تحقيق التنمية السياحية المستدامة

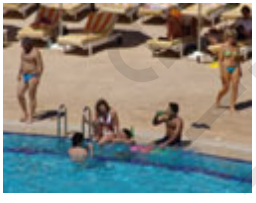

وأشار علاء حافظ عضو مجلس إدارة الاتحاد رئيس لجنة النقل إلى أن التقييم الفنى المحلى للفنادق يختلف تماما عن التقييم الدولى لها ، إضافة الى زيادة العرض على الطلب في الفنادق وهو الذى أدى إلى تراجع متوسط سعر الغرفة في مصر عن مثيلتها فى الخارج .
وقال أن متوسط الزيادة في العمالة المباشرة في القطاع السياحى الفندقى تصل إلى ١٠ فى المائة سنويا حيث يصل متوسط العمالة إلى الغرفة ١ر٥ عامل لكل غرفة ، موضحا ان ما تم تدريبه وتأهيله طبقا للمعايير الدولية من عام ٢٠٠٤ وحتى العام الحالى وصل إلى ٣٠ الف عامل ما نسبته ١٤ فى المائة من اجمالى العمالة فى قطاع الفنادق .
وأوضح أن قطاع المطاعم السياحية يعانى من خروج أكثر من ٥٠ فى المائة من المطاعم التى تنشأ خلال فترة وجيزة من بدء عملها ، كما أن متوسط سعر الوجبة الغذائية المقدمة فى الرحلات السياحية خارج الفندق ثابتة ولم تتغير منذ أكثر من عشر سنوات على الرغم من زيادة التكلفة خلال الفترة ذاتها بنسبة ١٠٠ فى المائة تقريبا .
وأكد حافظ أن هناك انعدام لثقافة الاندماج والاستحواذ بين شركات

السياحة المصرية وبالتالى أمكانية بناء التحالفات مع الشركات العالمية ...
مشيرا إلى أن التصنيف المحلى لشركات السياحة المصرية غير متطابق مع التصنيف الدولى الحديث حيث لم يتغير التصنيف المحلى منذ ٣٠ عاما .
وأشار إلى أن الفجوة التكنولوجية الناجمة عن التطور الكبير لمستخدمى شبكة الانترنت في مجال السياحة تصل إلى ٣٢ فى المائة سنويا فيما يفتقد قطاع السياحة المصرى نصيبه من الزيادة لعدم وجود نماذج محدده لهذه الشركات مؤهلة للتعامل فى هذا الشأن !

وشدد على أن الآثار المترتبة على هذه المشكلات هى تدنى مستوى الخدمة المؤداة وضعف القدرة التنافسية بسبب عدم تطور الشركات .
وقال رئيس لجنة النقل بالغرفة أن عدد مركبات الليموزين زاد من عام ١٩٩٦ وحتى العام الحالى خمسمائة سيارة فقط ليصل إلى سبعة الاف سيارة ، مشيرا إلى أن الذى يعمل فعليا هو ثلاثة الاف مركبة فقط والباقى خارج نطاق الخدمة بعد نزول الحد الادنى لمقاعد شركات النقل السياحى من ٣٠٠ مقعد إلى خمسين مقعدا فقط .
والمح إلى أنه جارى حاليا تعديل ضوابط النقل السياحى والليموزين بالسماح لاى شركة من الشركات البالغ عددها ١٣٠٠ شركة سياحة بالدخول في نشاط الليموزين متى توافر لها عدد خمسين مقعدا .
وأوصت الدراسة التى أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالعمل على زيادة حجم معرفة الشركات والمنشأت السياحية بالالتزمات المصرية فى اتفاقية تحير التجارة فى الخدمات "الجاتس"وذلك

بالاعتماد على البريد الالكترونى فى المرتبة الالى ثم من خلال المطبوعات .
كما أوصت بعقد الاجتماعات مع اعفاء الغرف السياحية للتعريف بالاتفاقية والعمل على تحديد امكانيات الاستفادة من التزامات الدول الاخرى داخل اتفاقية الجاتس بصورة منفصلة بما يسهم فى فتح أسواق جديدة امام السياحة المصرية وفى تشجيع القيام بالاستثمارات السيلحية داخل تلك الدول .

ودعت الدراسة الى الاعتماد على الخبرات الدولية فى مجال التسويق السياحى بما يسمح بتعظيم الاستفادة من المعارض الدولية ومن الاليات التسويقية الحديثة فى جذب المزيد من السائحين وفى زيادة حجم الانفاق السياحى داخل مصر وتسهيل الاجراءات الخاصة باءقامة الاندماجات بين الشركات والمنشأت السياحية بما يؤهلهاللمنافسة الدولية ويحد من المضاربة على الاسعار فيما بينها .

و اكدت الدراسة على توفير الاحصاءات السياحية بصورة دقيقة وتحديثها بشكل مستمر والاستفادة من الدعم الذى تقدمه المنظمات الدولية فى هذا المجال وزيادة حجم الاستثمارت السياحية فى بعض المحافظات مثل انشاء مطار بمحافظة المنيا وزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية ورفع درجة كفاءة الطيران الداخلى .

وشددت على ضرورة الحد من المشكلات الخاصة بالقطاع السياحى مثل خفض تكاليف التشغيل وتسهيل اجراءات التفتيش وكذا توحيد الاجراءات الخاصة باصدار وتجديد التراخيص من الجهات المختلفة وزيادة حجم التنسيق بين القطاع السياحى والاجهزة الامنية فى المناطق السياحية وزيادة الخدمات

الصحية فى المناطق السياحية مع الاهتمام بالدورات التدريبية الخاصة بالعمالة المصرية ف المجالات السياحية .

وعن الإجراءات الداخلية المقترحة قال أن هناك عدداً من الإجراءات تهدف فى مجملها إلى تخفيف الأعباء المالية التى تتحملها صناعة السياحة والسفر الأمر الذى من شأنه تشجيع السائح على زيارة مصر والاحتفاظ بنصيبنا من سوق السياحة العالمى وأضاف أنه قد يرى وزير السياحة فى هذا الصدد الدعوة لانعقاد المجلس الأعلى للسياحة ليقرر تفعيلها من عدمه .

وقال وزير السياحة أن نصيب مصر مازال غير متأثر بالعناصر التى تهدد قطاع السياحة فى موسم الشتاء وفى الموسم الصيفى الذى يبدأ فى شهر مايو والذى بدأت كل دول العالم فى الترويج له وهو ما يدفع للبحث عن آليات فى ظل الوضع الحالى من أجل التقليل من حجم الانخفاض التى لا يمكن لاى خبير سياحى ولا حتى فى منظمة السياحة العالمية تقدير نسبة التراجع .

وأضاف أن هناك العديد من الدراسات التى تم اعدادها وتؤكد أن كل العاملين فى قطاع السياحة فى حالة تخوف شديد من تأثر قطاع السياحة نتيجة لارتفاع نسبة البطالة فى العالم بصورة يومية بسبب الازمة الاقتصادية وتراجع حركة التجارة والصناعة وأكد أن الاولوية ستكون للمقاصد السياحية القريبة من الاسواق السياحية وسيكون القرار للسائح فى اللحظات الاخيرة وهو ما يجعلنا نعدل من خطط التنشيط السياحى .

وأوضح أن لدى مصر الخبرة فى التعامل مع الازمات على مر التاريخ وهو الامر الذى يمنحها الافضلية فى التعامل مع الازمة الحالية وهى أزمة عالمية وليست خاصة بمصر.

كما أوضح وزير السياحة أنه تم عقد العديد من الاجتماعات مع المسئولين فى الوزارة والعاملين فى القطاع الخاص والغرف وقمنا بالبحث فى الآليات التى من الممكن التعامل معها من أجل مواجهة الازمة .

وأشار إلى أن هناك العديد من النقاط التى من الممكن التعامل معها لانقاذ الموقف الحالى أهمها تكثيف الحملات السياحية التنشيطية بالمشاركة مع الشركات السياحية الكبرى فى الاسواق الرئيسية للسياحة المصرية لان ميزانية الترويج قد انخفضت وهو ما دفعنا إلى المساهمة مع الشركات فى خطط الترويج معها فى ظل سياسة الوزارة .

وقال أن الوزارة ستقوم بتكثيف الحملة التنشيطية العامة التى تنفذها حاليا ومراجعة السلبيات والتعامل معها لتعديل الاوضاع فى القطاع السياحى فى ظل الاوضاع الحالية لرفع مستوى الجودة وتكثيف العمالة وتدريبها باعتبار أن الازمة الحالية لن تدوم وسنحتاج إلى العمالة الماهرة حتى تعود السياحة المصرية بعد انتهاء الازمة الحالية بصورة أقوى من المقاصد المنافسة لنا .

أسند وزير السياحة إلى الاتحاد المصرى للغرف السياحية مهمة إجراء دراسة عن الإستراتيجية السوقية لمنطقتى طابا ونويبع ، وبناءاً على هذا كلف الاتحاد الدكتورسمير مكارى، مستشار الاتحاد للشئون الإقتصادية بإجراء هذه الدراسة المهمة .

كان الدكتور مكارى قد قام بعمل دراسة إقتصادية سابقة عام ٢٠٠٥ بناءاً على طلب الاتحاد وقام بعرضها على الأمانة الفنية لمجلس أمناء الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة برئاسة وزير الإستثمار محمود محيى الدين الذى أبدى سيادته إهتماماً بها .

وفى ضوء هذا عقد إجتماع بالاتحاد المصرى للغرف السياحية برئاسة أحمد النحاس رئيس مجلس إدارة الاتحاد، وضم كل من علاء حافظ عضو مجلس إدارة الاتحاد ورئيس لجنة التدريب و الدراسات بالاتحاد، و أيمن الطرانيسى مدير الاتحاد والدكتور سمير مكارى، وأيضا أحمد يسرى، المستشار التنفيذى لرئيس الاتحاد، وذلك لمناقشة التفاصيل الخاصة و النقاط الهامة التى سوف تقوم عليها الدراسة، وذلك للنهوض بهذه المنطقة المهمة من الناحية السياحية والإقتصادية وتحويلها إلى منطقة إقتصادية أو إستثمارية خاصة حيث يتوقع أن يكون لها مردوداً مهما على النشاط السياحى والحركة السياحية .

المصدر: وكالة انباء الشرق الاوسط

الفصل العاشر :ورقة عمل لجنة السياحة

نظرا لما تمر به السياحة في مصر نتيجة لما يتعرض له العالم من أزمة مالية طاحنة أثرت على الإيرادات والدخل السياحي في مصر والعالم ، فمن الواجب على جميع الأطراف المرتبطة بالقطاع السياحي أن تركز على مجموعه من النقاط حتى تساهم في دعم هذا القطاع وحتى يمكن الحفاظ على الدخل السياحي وليس أعداد السائحين بعدما قامت به الفنادق من تخفيضات تصل إلى ٢٠ –٣٠ % وأيضا لامكانية تقليل تكاليف التشغيل بالفنادق والمنشات السياحية وكذا شركات السياحة وزيادة الترويج والتسهيلات للجذب السياحي .

١. تأسيس صندوق لتحديث السياحة للصرف منه لجميع البنود المذكورة حتى لا تتحمل إيه جهة حكومية أو وزاريه أخري إيه أعباء على أن يتم الصرف من هذا الصندوق الذي يبلغ حوالي ٢ مليار جنيه لمده ٦ اشهر (هناك وسائل كثيرة لتخفيض هذا المبلغ).

٢. تشجيع السياحة الداخلية عن طريق دعم تذاكر مصر للطيران للمدن السياحية بمنح نسبة تخفيض ٥٠% للطلبة بالمدارس والجامعات .

٣. إعادة جدوله أقساط و فوائد البنوك على مديونيات القطاع الفندقي لامكانيه استمرار الفنادق في التزاماتها تجاه مصاريف التشغيل والحفاظ على العماله وجوده التشغيل..

٤. خصم ضريبة المدخلات من ضريبة المبيعات المستحقة على الفنادق لعدم ازدواج سدادها وكذا كافة المصروفات الراسماليه بالكامل (وليس فقط في

المعدات الكهربائية كما هو متبع حاليا)، حيث أن الفنادق راس مالها هو المفروشات والمهمات الخاصة بالخدمات وخلافة فهي ليست مصانع بها معدات وآلات فقط ، فلابد من التفرقة في هذا البند وتعميم الخصم للضرائب المسددة للمبيعات لتلك الأصول من المستحقات على الفنادق شهريا ووضع أليه لتمتع الفنادق التي تدار بواسطة شركات إدارة بذات النقاط المذكورة .(طبقا للمذكرة المرفقة من مكتب أ/نصر أبو العباس).

٥. الحفاظ على جميع الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد المصري للغرف السياحية ووزارة المالية(مصلحة الضرائب) بشأن نسبة مجمل الربح وذلك لقطاع السياحة .

٦. تأجيل تطبيق أي ضرائب عقاريه جديده خلال هذه الفترة .

٧. صرف المرتبات الخاصة بالعاملين طبقا لنسب الأشغال بالفنادق وطبقا للرواتب الأساسية المؤمن عليها من نسبة ١% المحصلة لصندوق الطوارئ للعاملين (كما سبق وتم الصرف في حادثة شرم الشيخ).

٨. إلغاء رسوم الأتوبيسات السياحية من أسوان إلى أبو سمبل .

٩. تخفيض نسبة التأمينات الاجتماعية التي يتحملها العامل حتى و المنشاة إلى النصف على اقل تقدير وذلك تخفيضا للمصرفات حتى يمكن للفنادق القيام بواجبها على نحو العاملين من تدريب ورفع مستوى الخدمة .

١٠. دراسة السماح بدخول السائحين من الدول الشرقية (روسيا ، أوكرانيا .....) إلى المدن السياحية وخاصة جنوب سيناء ببطاقة الهوية الوطنية ID بدلا من جواز السفر كما هو متبع مع السائحين من بعض

الدول الغربية وذلك لما تجده هذه البلاد من مشقة استخراج جواز السفر مما يشجع على اتخاذ قرار السفر ، وهذا يتوقع له زيادة في عدد السائحين لا تقل عن ٢٠-٣٠% من تلك الدول .

١١. مشاركة لجنه السياحة بجمعيه رجال الأعمال المصريين في إبداء الرأي في نوعيه الخطة الترويجية وأسلوبها وذلك من خلال جلسات عمل للاستفادة من الخبرات المتوفرة بـــها حيث أن هذه الفترة تحتاج إلى نوعيه من الدعاية تختلف عن ما سبق

١٢. اشتراك هيئة التنشيط بجناح منتظم في المعارض التي تشارك بها وزارات الثقافة أو الصناعة والتجارة أو الإسكان حيت أن السياحة يمكنها تعظيم التبادل التجاري مع تلك الدول وذلك بمساهمة من وزارتي الصناعة والتجارة والإسكان في تلك المعارض بتواجد القطاع السياحي معها .

١٣. وضع حوافز لوكلاء السفر ألاجنبيه عند تحقيق الإعداد من السائحين مقارنه بالعام السابق ووضع حوافز في حاله الزيادة في الأعداد. (بواقع ١ – ٢ يورو عن كل سائح) في نهاية كل موسم لتشجيع تلك الشركات على التسويق و دفع السياحة إلى مصر

١٤. التوسع في تنشيط سياحة المؤتمرات والمعارض والحوافز والمناسبات الخاصة وتقديم تسهيلات لمنظمي هذه المؤتمرات والمعارض على أن يكون التسوق بشكل علمي وحضور جميع المعارض الخاصة بها وكذلك تشجيع سياحة المهرجانات بخلق مناسبات ومهرجانات جديده جاذبه لفئات مختلفة من المستهدفين من السياح ووضع أجنده للمناسبات والاحتفالات لكل

مدينة سياحية وعلى أن يتم المساهمة بين القطاع الخاص ووزارة السياحة لدعم هذه المناسبات والمهرجانات .

١٥. بدء تنظيم قوافل سياحية إلى المدن الأوربية خلاف التي يتم حضور معارض بها عن طريق **Road Show**.

١٦. فتح أسواق جديده وزيادة التسويق بها وخاصة بالهند و الصين و أمريكا الجنوبية.

١٧. إلغاء رسوم تأشيرة الدخول خلال هذه الفترة .

١٨. إلغاء الزيادات في الرسوم المفروضة على زيارات المتاحف والآثار والمزارات السياحية والتي فرضت عام ٢٠٠٨.

١٩. وضع خطة لقيام وزارة الثقافة بعمل معارض للآثار المصرية في الدول المصدرة للسياحة داخل المدن وليست العواصم فقط على أن تكون هذه البرامج متواجدة طوال العام وفي حركة تبادل بين تلك الدول الأوربية وبعضها والإعلان الدائم المكثف طوال العام لها ، وتواجد القطاع السياحي لعرض المنتجات السياحية والخدمات خلال هذه المعارض الأثرية وبداخلها ،أي عمل جماعي بين الآثار والسياحة معا .

٢٠. العمل على دراسة تطوير أسلوب جذب للطائرات بالمطارات المصرية داخل المدن السياحية عن طريق تسويقها لتصبح مناطق جذب(ترانزيت) مما سيكون له عائد كبير.

٢١. ضرورة توفير قرى بضائع داخل المطارات المصرية لخدمة السياحة وتسهيل دخول البضائع لتغطية احتياجات السياحة (مواد غذائية– معدات معارض وحفلات – جرائد وكتب .... الخ) .

٢٢. مساهمة الصندوق المذكور بدعم نسبه من المرافق المختلفة مثل الكهرباء ، المياه و الغاز . الخ .

٢٣. دراسة امكانيه تمويل السائح بسعر الرحلة إلى مصر عن طريق فروع البنوك المصرية الموجودة في الدول ألا وروبيه وذلك طبقا للضمانات المتوافرة والمطلوبة في تلك الدول وان يتم تقسيطها على دفعات لفترة زمنية مناسبة .

٢٤. دراسة منح حوافز للاستثمار السياحي وذلك تشجيعا على أقامه مشروعات سياحية لتشغيل العمالة و تنميه الصناعات المكملة وذلك لمده زمنية محدده في مجال الضرائب و أسعار الأراضي المعروضة للمشروعات وكذلك العمل على تشجيع التمويل البنكى للمشروعات السياحية الجديدة .

على أن تمول هذه الاقتراحات من صندوق تحديث السياحة المذكور دون تحميل إيه أعباء لايه جهة حكومية.

جلسات العمل

جلسة عمل لعرض فرص الاستثمار فى القطاع السياحى

رئيس الجلسة : زهير جرانة وزير السياحة

موضوع الجلسة : فرص الاستثمار فى القطاع السياحى والجهود المبذولة لإنشاء مناطق ومقاصد سياحية جديدة ، وسبل التعاون فى جذب السياحة بين الاقطار العربية ، وخطة الحكومة المصرية للسنوات الست المقبلة ,

ملخص الجلسة : ان السياحة في مصر تعد من أهم موارد النقد الاجنبي بنسبة ٢٣ % وتحتل المرتبة الاولي من الصادرات الخدمية و ترتبط السياحة بنحو ٧٠ صناعة اخري مثل البناء والتشييد والاتصالات والنقل وغيرها ويقدر عدد العاملين بالسياحة ما يزيد علي ١٢ % من حجم العمالة وتعتبر السياحة مجال قابلة للتوسع علي المديين المتوسط والطويل .

لقد حققت السياحة في مصر تطورا ملموسا بفعل حملات الترويج ووجود الامكانات السياحية.. حيث ارتفع عدد السياح بمعدل ١٠ % من عام ٢٠٠٠ الي عام ٢٠٠٥ كما ارتفع انفاق السائح من ٧٥ دولارا الي ٨٥ دولارا واستمر النمو في الاعداد الي ٨.٢ مليون سائح من يناير حتي نوفمبر ٢٠٠٠ وارتفاع الايرادات الي ٧ مليارات دولار بزيادة ٦.٩ % من العام السابق.

ان هذا النمو ساعد في تشجيع سياسات الاستثمار من خلال تطبيق الاصلاح الاقتصادي والمؤسسي والتشريعات الضريبية والجمركية الجديدة بجانب تطوير البنية الاساسية واقامة شبكة عملاقة من المنشآت وفتح مطارات الجذب السياحي امام الحركة الوافدة و خطتنا ارتفاع عدد السياحة الي ١٤ مليون سائح عام ٢٠١١ وزيادة المشاريع السياحية الكبري وايجاد ما يزيد علي مليون فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

ووضعت ادارة السياحة خطة للترويج في الخارج لجذب اسواق جديدة لمصر وتنمية الاسواق الموجودة وتنويع المنتج السياحي.. بجانب التعريف محليا بأهمية السياحة للاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات للمناطق غير

المستغلة سياحيا من خلال اعداد مخطط عام للتنمية السياحية وتوحيد جهات التعامل مع المستثمر السياحي والترويج لسياحة الاقامة والسفاري والمغامرات والتسوق والعلاج وعدم التمييز بين المصريين والاجانب في تملك المنشآت وتيسير اجراءات التسجيل وتحديد الرسوم المفروضة علي المشاريع السياحية وتنظيم النقل السياحي والاهتمام بتطوير المناطق الجديدة مثل الساحل الشمالي والبحر الاحمر وسيناء والواحات.

و يجتذب الساحل الشمالي السياح من اوروبا ويجري اعداد مناقصة المخطط العام للساحل الشمالي و جدير بالذكر ان وزارة السياحة تهتم بتنمية العنصر البشري والارتفاع بجودة الخدمات السياحية

obeikandl.com

الفصل التاسع:مستقبل السياحة في مصر

خطط مستقبلية

تقوم خطة التنمية المستقبلية التي أعدتها هيئة التنمية السياحية حتى عام ٢٠١٧ على تقسيم المنطقة الى ستة مراكز سياحية جديدة تضم إجمالا ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) غرفة فندقية وخدمات ومرافق لكل مركز. تشمل هذه الخدمات والمرافق محطات لتحلية المياه والصرف الصحي والطاقة وشبكات الاتصال الهاتفي واللاسلكي وتنقسم هذه المراكز التي تفصل بينها مناطق عزل طبيعية على النحو التالي :

١ــ العين السخنة: «١٥٠٠» غرفة بمنطقة الشاطئ و«٥٠٠» غرفة بالمنطقة الخلفية.

٢ــ الجلالة :«٨٠٠ »غرفة بمنطقة الشاطئ و ٢٠٠ غرفة بالمنطقة الخلفية.

٣ــ مركز شمال ابو الدرج: يضم «١٠٠٠» غرفة فندقية في المنطقة الأمامية و «٦٠٠» غرفة فندقية في قرى مقامة على الجبل وسوف يتم توسيع هذا المركز داخل المنطقة الصحراوية ووادي كثيب من اجل تنظيم رحلات السفاري والمغامرات وإقامة القرى الصحراوية.

٤ــ مركز جنوب ابو الدرج: يضم «١٢٠٠» غرفة فندقية بمنطقة الشاطئ التي تتميز بهضابها وتشكيلاتها الصخرية النادرة.

٥ــ مركز الحوري: يضم «١٥٠٠» غرفة فندقية في منطقة الشاطئ.

٦ــ مركز الجريفات: يضم ١٣٠٠ غرفة فندقية في منطقة الشاطئ .

٧ــ مركز شمال الزعفرانة: يضم ١٠٠٠غرفة فندقية في منطقة الشاطئ.

حوافز وتسهيلات للاستثمار السياحي

وضعت الحكومة على رأس قائمة اولويات سياستها تشجيع القطاع الخاص، المحلي والدولي، على الاستثمار في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات والقيام بدور اكبر في تنمية الاقتصاد القومي، ومن اجل ذلك تمنح الحكومة المستثمرين مجموعة من الحوافز والإعفاءات والتسهيلات، إذ تقدم، لاقامة مشروعات سياحية التي تقام بمناطق صحراوية مثل منطقة العين السخنه وزعفرانة، الحوافز التالية:

١ـــــ إعفاء من ضريبة الأرباح لمدة عشر سنوات تبدأ من السنة المالية التي تأتي عقب بدء التشغيل.

٢ـــــ إمكانية تجديد فترة إعفاء من ضريبة الأرباح لمدة خمس سنوات اضافية بموافقة من مجلس الوزراء .

٣- الإعفاء من ضريبة الدمغة على رأس المال.

٤ـــــ الإعفاء من ضريبة الدمغة وشروط التسجيل لكافة تعاقدات التشييد حتى التاريخ الذي يتم فيه تنفيذ المشروع.

- تتوقع منظمة السياحة العالمية أن مصر سوف تظل أكبر دولة مستقبلة للسائحين في منطقة الشرق الأوسط حتى عام ٢٠٢٠، حيث سيصل عدد السائحين إلى ١٧ مليون سائح عام ٢٠٢٠.

- معدل النمو المتوقع لعدد السائحين في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٢٠ حوالي ٧.٤ % وهو ما يفوق معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط والعالم .

– من المتوقع أن تكون فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا أكبر الأسواق المصدرة للسائحين في مصر.

– يصل نصيب مصر من إجمالي سوق السياحة في منطقة الشرق الأوسط الى حوالي ٢٥%.

- وصل عدد السائحين في مصر عام ٢٠٠٤ حوالي ٨.١ مليون سائح بمعدل نمو قدره ٣٤.١ % مقارنة بعدد السائحين عام ٢٠٠٣.

- إجمالي النمو خلال الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ وصل إلى ٨٨.٣٧ %، بينما بلغ معدل النمو السنوي ٢٢.٠٩%.

– زاد عدد الليالي السياحية خلال عام ٢٠٠٤ بنسبة ٥٣% مقارنة مع عدد الليالي السياحة عام ٢٠٠٣، حيث بلغت ٨١.٦٦٧ مليون ليلة

– معدل إقامة السائحين في مصر ١٠.١ ليلة عام ٢٠٠٤مقارنة مع ٨.٧ ليلة عام ٢٠٠٣.

– وصل إجمالي دخل السياحة في عام ٢٠٠٤ إلى ٦.١٢٠ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ١.٤٥ مليار دولار أمريكي مقارنة بعام ٢٠٠٣.

– تساهم السياحة (بشكل مباشر وغير مباشر) في الناتج الإجمالي القومي بنسبة ١١.٣ .%

▪تساهم السياحة في التوظيف بنسبة ١٢.٦ % من قوة العمل المصرية .

▪تعتبر السياحة المساهم الأول في الاقتصاد المصري حيث تساهم بنسبة ٢٢.١ % من العملة الصعبة.

الاستثمار في قطاع السياحة:

-زاد عدد الشركات العاملة في مجال السياحة من ٨٦ في عام ١٩٩٤ إلى ١٣٥٢شركة في يونيو ٢٠٠٣

-يوفر قطاع السياحة أكثر من ١٨٤٤٤٨ فرصة عمل.

-زاد عدد الفنادق والقرى السياحية من ٧٥٢ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٠٩ في عام ٢٠٠٤.

كما توجد دراسة مصرية تؤكد استقبال مصر لاكبر عدد للسياح بين دول منطقة الشرق الاوسط فى عام ٢٠٢٠

اكدت دراسة علمية اعدها مركز معلومات مجلس الوزراء المصرى عن صناعة السياحة بالمقصد المصرى وافاق مستقبلها..أن تلبية احتياجات الطلب المستقبلي من السياحة على مصر يتعين معه استغلال موقع مصر الجغرافي وتوسيع السوق السياحي العالمي من خلال تطوير طرق الوصول وتجميع عناصر الجذب السياحية المختلفة من خلال ربطها معاً بطرق وتسهيلات تهيئ للسائح الانتقال بينها بسهولة من أجل إطالة فترة إقامة السائح وتعظيم المنافع التنموية من السياحة.

وطالبت الدراسة بتطوير شبكات النقل الكبرى كإحدى آليات النهوض بقطاع السياحة على المستوى العالمي.. مشيرة إلى أن أحد أسباب تراجع مؤشر تنافسية السياحة في مصر لعام ٢٠٠٧ إلى المركز ٥٨ من بين ١٢٤

دولة جاء نتيجة تأخر ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر مناخ الأعمال والبنية الأساسية للسياحة ومن ضمنها النقل البري.

وأكدت الدراسة أن تطوير قطاع النقل البري يمثل أساساً جيداً لتحقيق جذب سياحي أكبر لمصر وذلك من خلال تطوير شبكة طرق رئيسة وكباري لربط مصر بالدول العربية المجاورة.

obeikandl.com

الفصل التاسع :نوقعات وزارة السياحة

كتب / بسمة حسن

من المتوقع ان يكون عام ٢٠١٠ أفضل على القطاع السياحى مقارنة بعام ٢٠٠٩ وفقا لما اكدته المؤشرات العالمية من استعادة بعض الاسواق الاوروبية اقتصادها بعد أن أثرت عليها تداعيات الازمة المالية العالمية جاءت تصريحاته فى ختام "مؤتمر الحسابات القومية للسياحة " والذى عقد على مدار يومين بالقاهرة برعاية وزارتى السياحة و التنمية الاقتصادية ،ومنظمة السياحة العالمية ، ومشاركة كل من هيئة الاحصاءات النمساوية،ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية العالمية .

أن نجاح وزارة السياحة المصرية منذ عام ٢٠٠٨ في توفير كل التسهيلات المالية و البشرية و الخبرات المحلية و الاجنبية في مجالي الاقتصاد و الاحصاء للاعتناء بالحسابات القومية للسياحة.

وانشأت وحدة tsa لتكون مهمتها قياس المساهمه الفعلية لقطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، و حساب القيمة المضافة التي تتصف بصعوبة التقدير بدقة لتشابك السياحة مع ما يزيد عن ٧٠ نشاط خدمي وتجاري، و سلعي و مساعد و مغذي للقطاع السياحى المصرى وذلك بالتعاون مع وزارة التنمية الاقتصادية و الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء و مركز معلومات دعم اتخاذ القرار وبالتنسيق مع البنك المركزي و الاحهزة الرسمية الاخرى في الدولة.

علماً بان السياحة الدولية في مصر و في العالم اجمع حققت خلال الاشهر الاخيرة من عام ٢٠٠٩ انتعاش ملحوظ خاصة مع استعادة النمو الاقتصادي في عدد من الاسواق الرئيسية مما خالف التوقعات التي اشارت لها الدراسات في بداية العام ،و التي اكدت ان هناك خسائر وانخفاض فى الحركة السياحية نتيجة للازمة المالية العالمية ،قد تصل الى حوالى ٢٠% سلبا ..فقد اوضحت المؤشرات الاقتصادية ان السياحة من القطاعات المرنة في التعامل مع التحولات السريعة في الطلب والعرض ،فى ظل اوضاع السوق المضطربة.
كما اثبتت السياحة قدرتها على الصمود اثناء الازمة المالية العالمية ليس فقط بوصفها من اكثر الانشطة تعرضا للازمات، و بالتالي قادرة على النهوض بسرعة و معالجة مواطن الضعف الا ان المتعاملين فيها حريصون على المحافظة عليها بشدة بل و يسعون للتوسع في الاستثمارات السياحية لايمانهم بتميز المنتج المصري ،و الدور المهم في خلق فرص العمل و تحقيق انتعاش اقتصادي.
وعلى الجانب الاخر فقد اتاحت هذه الازمة الفرصة لاعادة ترتيب البيت من الداخل، و الاهتمام ببرامج تدريب ورفع مهارات العاملين ،و تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بتعزيز التنمية المستدامة ،و التحول الى الاقتصاد الاخضر كأعلان شرم الشيخ مدينة خضراء.

وأكد على ضرورة تكاتف جميع الجهات والوزارات فى العمل حتى يكون عام ٢٠١٠ افضل من عام ٢٠٠٩ مع السير على نفس الطريق الذى اختارته الوزارة لمواجهة الازمة، والتى اسفرت عن تقليل الاثر السلبى لهذه الازمة بصورة واضحة على صناعة السياحة المصرية.

اكدت دراسة علمية اعدها مركز معلومات مجلس الوزراء المصرى عن صناعة السياحة بالمقصد المصرى وافاق مستقبلها أن تلبية احتياجات الطلب المستقبلي من السياحة على مصر يتعين معه استغلال موقع مصر الجغرافي وتوسيع السوق السياحي العالمي من خلال تطوير طرق الوصول وتجميع عناصر الجذب السياحية المختلفة من خلال ربطها معاً بطرق وتسهيلات تهيئ للسائح الانتقال بينها بسهولة من أجل إطالة فترة إقامة السائح وتعظيم المنافع التنموية من السياحة.

وطالبت الدراسة بتطوير شبكات النقل الكبرى كإحدى آليات النهوض بقطاع السياحة على المستوى العالمي.. مشيرة إلى أن أحد أسباب تراجع مؤشر تنافسية السياحة في مصر لعام ٢٠٠٧ إلى المركز ٥٨ من بين ١٢٤ دولة جاء نتيجة تأخر ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر مناخ الأعمال والبنية الأساسية للسياحة ومن ضمنها النقل البري.

وأكدت الدراسة أن تطوير قطاع النقل البري يمثل أساساً جيداً لتحقيق جذب سياحي أكبر لمصر وذلك من خلال تطوير شبكة طرق رئيسة وكباري لربط مصر بالدول العربية المجاورة.

كما توقعت دراسة اقتصادية أن تصبح السعودية أكبر دولة مصدرة للسياح بين دول الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٠ حيث سيصل عدد المسافرين

تحت رعاية وزير السياحة المصرى زهير جرانه يتم صباح اليوم الاحد توقيع اتفاقية التعاون العلمى الاكاديمى بين الاتحاد المصرى للغرف السياحية المصرية وجامعة كورنيل الدولية للتعليم السياحى والفندقى و تعليقا على الاتفاقية قال رئيس الاتحاد المصرى للغرف السياحية ل جريدة المسلة الالكترونية ان الاتفاقية التى توقع اليوم هى الاول من نوعه فى مصر ومنطقة الشرق الاوسط والتى بموجبها سيتم نقل الخبرة العلمية والمناهج الدراسية لجامعة كورنيل الى وحدة التدريب التابعة للاتحاد المصرى للغرف السياحية ،لتزويد المتدربين عبر البرنامج الطموح لوزارة السياحة والتى تقوم بتمويله ودعمه من اجل تطوير وتنمية الايدى العاملة بالقطاع السياحى والفندقى المصرى واعداد كوادر مدربة على اعلى مستوى منهجى وعلمى لضمان الارتقاء بالسياحة استعدادا لتدشين المعهد العالى السياحى الفندقى المزمع انشائه السنوات القليلة القادمة

obeikandl.com

المراجع

هيئة الاستثمار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء

البنك المركزي المصري

هيئة التنشيط السياحي

منظمة السياحة العالمية

كتاب العمارة العربية الإسلامية د . عبد القادر ريمـــاوى وزارة الثقافـــة – دمشق ١٩٧٩ م

كتاب وصف سيناء من سلسة وصف مصر المعاصرة وزارة الأعلام المصرية ١٩٨٣ م

كتاب محاور التنمية السياحية في شمال سيناء تأليف : قدرى يونس العبـــد – مؤسسة بيتر للطباع – القاهرة ١٩٨٩ م

حسن رجب " النهضة السياحية ومستقبلها القاهرة الدار القوميـــة للطباعـــة والنشر– ١٩٦٦ م

obeikandi.com

كتاب قلاع سيناء الحضارية عبد الرزاق قزون – الهيئة العامة للآثار – دمشق ١٩٨٤ م

كتاب تاريخ سيناء تأليف : نعوم شقير

سيرة القاهرة لستانلى لينبول

موقع قلعة صلاح الدين الأيوبي في مصر على شبكة المعلومات الدولية

obeikandl.com